جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م

The Role of Muslim Brotherhood in The Process of Political Reform in JORDAN 2011 - 2018

إعداد الطالبة

دلال عودة الله علي اللواما

بإشراف الأستاذ الدكتور

صايل السرحان

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٨ / ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي 2011 – 2018م

إعداد الطالبة

دلال عودة الله اللواما

بإشراف الأستاذ الدكتور

صايل السرحان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الجامعة		التوقيع
أ.د. صايل السرحان	جامعة آل البيت	مشرفاً ورئيساً	
أ.د. محمد المقداد	جامعة آل البيت	عضواً	
د. وصفي الشرعة	جامعة اليرموك	عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

في معهد بيت الحكمة – في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2019/ 7/23م

الفصل الصيفي 2019/2018م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا **دلال عودة الله اللواما**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 2019/7/23م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالبة: **دلال عودة الله اللواما**

التخصص: **العلوم السياسية** الكلية: **معهد بيت الحكمة**

أُقِرُّ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي 2011 – 2018م .

توقيع الطالب: .....

التاريخ: 2019/7/23م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى زوجي وشريك حياتي حسام حسان السرحان، والذي ساندني في كل خطوة خطوتها في مسيرة دراستي للماجستير، والذي لولاه ما وصلت لما أنا عليه الآن....

إلى أبنائي الأحباء ومهجة قلبي ونور دربي

مجد وراما

إلى أساتذتي

إلى كل من ساندني في هذا العمل

لهؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

دلال عودة الله اللواما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشكر لله الذي أعانني ويسّر سبيلي لإنجاز هذا العمل المتواضع، فله المنّة والفضل أولاً وأخيراَ.

ولا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور صايل السرحان الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، ومنحني الكثير من وقته وجهده، ولم يبخل علي بعلمه، وتوجيهه ونصحه، أنار الله طريقه وأمد الله في عمره، وله مني كل الشكر والعرفان والتقدير.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتكريمهم لي بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بخبراتهم، وملاحظاتهم القيمة فجزاهم الله عني كل خير.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى جميع من ساهم في إنجاز هذه الرسالة، وتقديم العون والمساعدة لي طوال فترة الدراسة فجزاهم الله عني كل خير.

الباحثة

دلال عودة الله اللواما

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الإهداء ..... ه

شكر وتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

الملخص باللغة العربية ..... ح

المقدمة: ١

أولا: أهمية الدِراسة ٢
ثانيا: أهداف الدراسة ٣
ثالثا: مشكلة الدراسة وأسئلتها ٣
رابعا: فروض الدراسة ٤
خامسا: حدود الدراسة ٤
سادسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة ٥
سابعا: منهجية الدراسة ٨
ثامنا: الدراسات السابقة ٩

الفصل الأول : عملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٤

المبحث الأول: الإطار النظري لعملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٤
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي ١٤
المطلب الثاني: آليات الإصلاح السياسي في الأردن ٢١
المبحث الثاني: ملامح عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٣١
المطلب الأول: عناصر عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٣١
المطلب الثاني: تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي (٢٠١١ – ٢٠١٨) ٣٤

الفصل الثاني : دور الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٣٩

المبحث الأول : شعارات جماعة الإخوان المسلمين ٣٩
المطلب الأول: جماعة الإخوان المسلمين والرأي العام ٤٠
المطلب الثاني: الإعلام وجماعة الإخوان المسلمين ٤٤
المبحث الثاني : دور جماعة الإخوان المسلمين في الإصلاح السياسي في الأردن من عام ٢٠١١ ـ ٢٠١٨ ..... ٤٨
المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات النيابية ٤٨
المطلب الثاني: الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإخوان المسلمين ٥٣

النتائج والتوصيات ٥٧

قائمة المراجع ٥٩

ABSTRACT ٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي٢٠١١ – ٢٠١٨م

إعداد الطالبة: دلال عودة الله اللواما

إشراف: الأستاذ الدكتور صايل السرحان

الملخص باللغة العربية

تكمن مشكلة الدراسة في تحليل دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١– ٢٠١٨م. وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة والإقليم تغيرات كبرى في الأنظمة الحاكمة العربية، ترافق ذلك مع قيام الاحتجاجات على الساحة الأردنية.

ومن أجل ذلك تطرح الدراسة العديد من التساؤلات المهمة تتعلق بدور الإخوان المسلمين في عملية الاصلاح السياسي، وماهي ملامح خطابهم الاعلامي وانسجامه مع مطالب الشارع الأردني، وما هي التحديات والعقبات التي واجهت الجماعة في سبيل تحقيق الاصلاح السياسي المنشود.

وبناءاً على ذلك تفترض الدراسة أنّ هناك علاقة ارتباطية إيجابية لجماعة الإخوان المسلمين في عملية البدء بالإصلاح السياسي، وأنّ التحديات والعقبات التي واجهة جماعة الاخوان المسلمين لم تثنها عن المضي قدماً في المطالبة في عملية الاصلاح السياسي في الأردن.

انتهجت الباحثة عدد من المنهجيات في هذه الدراسة عدد من المنهجيات العلمية، تمثلت في منهجين أساسين وهما: (منهج تحليل النظام لديفيد أيستون و منهج النظرية البنائية الوظيفية لجبرائيل ألموند)، حيث يتاقطع المنهجين في تفسيرهم للنظام السياسي أنه يبنى على أساس أنّ الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساساً من نظام (مدخلات ومخرجات). فالمطالب والحاجات الصادرة من المجتمع هي المدخلات، وردّة الفعل الناتجة من النظام السياسي الحاكم هي المخرجات. ولذلك عمدت الباحثة في تحليل دور جماعة الأخوان المسلمين في الاصلاح السياسي الى تتبع مطالب الجماعة وطريقة تعامل الدولة الأردنية مع هذه المطالب في جميع فصول هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها، أنه على الرغم من تراجع دور جماعة الإخوان المسلمين في معظم الدول العربية وحظرها، إلا أنه تزايد تأثيرهم في الملعب السياسي الأردني والقرارات الرسمية الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة أن تبدأ الجماعة بعمل مراجعة شاملة لمسيرتها منذ نشأتها حتى اليوم، وتبني أساليب علنية واضحة للجمهور الأردني، والتركيز على الشأن المحلي الداخلي، ومعالجة الانقسامات الداخلية للجماعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تشكل الأحزاب السياسية لبنةً أساسيةً في نهضة الدول وتطورها، بل أنّ معظم الدول المتقدمة والمستقرة تقودها الأحزاب ذات البرامج والأهداف الواضحة، وتسمح بتداول السلطة بين هذه الأحزاب في سبيل تحقيق الإنجازات وتقدم وازدهار شعوبها، بعكس الدول والأنظمة الشمولية التي تحتكر السلطة باسم الحزب الواحد، وأحياناً الشخص الواحد (القائد).

تتنوع التجارب الحزبية بين الدول المختلفة طبقاً للظروف السياسية والإقتصادية التي مرّت بها هذه الدول، ولكن المتفق عليه عند أغلب الباحثين والسياسيين أنّ التجارب الحزبية الناجحة كانت مخاض الإصلاحات السياسية لهذه الأنظمة، وما الدول الأوروبية إلا مثالاً يُدرّس للتحول السياسي من الأنظمة الديكتاتورية والشمولية منذ القرون الوسطى وحتى بداية القرن العشرين، إلى أنظمة ديمقراطية تقودها الأحزاب ذات البرامج الإصلاحية، و تسمح بتداول السلطة مما أنعكس ذلك على عمل الأحزاب في التنافس على الإنجاز وتحقيق الإستقرار والأمن بمختلف المجالات.

أما في المملكة الأردنية الهاشمية فما زال المطلب الشعبي الأردني بإجراء إصلاحات سياسية تقود إلى نهضة شاملة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية وغيرها مطلباً تفرضه الظروف والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، إلا أنّ استجابة الحكومات لهذه المطلب الشعبي لم ترتقي لطموح الشارع الأردني ومطالبه.

برزت الأحزاب الأردنية لتلتقط الإشارات الشعبية التي تتوافق مع أغلب مبادئها وأهدافها وبرامجها وعلى رأسها الحزب الأكثر انتشاراً في الأردن، وهو حزب جماعة الإخوان المسلمين، وخصوصاً بعد عودة الحياة الديمقراطية في الأردن بعد عام ١٩٨٩م، عبر ما طرحه هذا الحزب من شعارات إصلاحية وبرامج وطنية للنهوض بالدولة، ومشاركته السياسية في البرلمانات الأردنية المتعاقبة بقائمة موحدة وبرامج ومواقف ثابتة.

وكان للخطاب السياسي لحزب جماعة الإخوان المسلمين دوراً مهماً في التأثير بالقرارات الحكومية والمصيرية في الدولة الأردنية، عبر ما تمتلكه من وسائل وأدوات مختلفة تسهم في تشكيل هذه القرارات، ومن هنا ستحاول هذه الدراسة تحليل دور جماعة الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: أهمية الدِراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين:

الأهمية العلمية (النظرية): تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها:

تحاول تزويد المكتبة الأردنية والعربية بدراسة تحليلية لدور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م، في فترة تشهد فيها المنطقة والإقليم تغيرات دولية كبرى.

تساعد الباحثين في رصد دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م، وإنجازاتهم خلال هذه الفترة.

تسهم هذه الدراسة في حث الباحثين لتقييم ودراسة دور الأحزاب الأخرى في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال نفس الفترة.

الأهمية العملية (التطبيقية): تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها:

إنّ عملية الإصلاح السياسي المنشودة على مستوى المملكة تقود إلى إصلاح شامل على مختلف المجالات في الدولة الأردنية، والحق أنْ لا إصلاح سياسي يُرتجى بدون نهوض الأحزاب وممارستها لأعمالها وبرامجها السياسية على أرض الواقع، وهنا يبرز أهمية دور حزب الإخوان المسلمين للتعبير عن تلك البرامج والأهداف التي تقود للإصلاح السياسي. (الحسامي،٢٠١٠)

ولأن نشاط جماعة الإخوان المسلمين في عملية الاصلاح السياسي يعبر عن فكر وتوجه حزب الإخوان المسلمين وبرامجه وأهدافه، جاءت هذه الدراسة لإبراز مدى دور حزب الإخوان المسلمين في الشارع الأردني وانعكاساته في مسيرة الإصلاح السياسي في الدولة الأردنية بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م.

أن جماعة الإخوان المسلمين في كثير من الدول تم حظرها وتفكيكها، فإن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف للدور الذي لعبته الجماعة في عملية الاصلاح السياسي في الأردن في فترة حرجة على الإقليم والمنطقة (٢٠١١ – ٢٠١٨م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٨م ، لما يمتلكه هذا الحزب من مقومات مادية ومعنوية، وتأثير واسع النطاق في الرأي والمزاج العام داخل المجتمع الأردني، وتتلخص أهداف هذه الدراسة بالآتي:

ملامح الخطاب السياسي لحزب الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م.

توضيح الدور الذي قام به حزب الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م.

استكشاف التحديات والعقبات التي تواجه حزب الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

ثالثا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في تحليل دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٨م، فالأحزاب السياسية تُعد إحدى الضمانات العملية والمؤسسية لممارسة التنمية السياسية، من هنا ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن مدى دور الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي بين عامي ٢٠١١- ٢٠١٨م، ومدى تأثيره على الرأي العام الأردني، ومساهمته في عملية الإصلاح السياسي، من خلال الخطاب السياسي ومضامينه، والشعارات التي يحملها، والرؤية والخطط التي يتبناها. وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري الرئيسي في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ما دور حزب الاخوان المسلمين في عملية الاصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

ما هي ملامح الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن؟

ما الدور الذي قام به حزب الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ما بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م؟

ما التحديات والعقبات التي تواجه حزب الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م؟

رابعا: فروض الدراسة:

هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين نشاط جماعة الاخوان المسلمين والاصلاح السياسي في الأردن خلال فترة الدراسة. وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

هناك علاقة ارتباطية إيجابية لحزب الاخوان المسلمين في عملية البدء بالاصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م.

الدور الذي لعبه حزب الاخوان المسلمين في عملية الاصلاح السياسي أثّر وبشكل إيجابي في القرارات الحكومية الهامة بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م.

هل التحديات والعقبات التي واجهت جماعة الاخوان المسلمين أثنتهم عن المطالبة بالاصلاح السياسي في الأردن أم لا ؟

خامسا: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: جماعة الاخوان المسلمين في الأردن .

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م. لقد روعي أن تكون فترة الدراسة بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م وذلك لأن بداية الفترة (٢٠١١م) بدأت التغييرات الإقليمية في المنطقة من خلال الربيع العربي وتغيير أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية، أما اختيار نهاية الفترة (٢٠١٨م)، فلأن هذا العام ٢٠١٨م الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعطيات والأدبيات اللازمة، المتعلقة بموضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: دور الاخوان المسلمين

المتغير التابع: عملية الاصلاح السياسي في الأردن

واستكمالاً للمنهجية اللازمة للعملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها هذه الدراسة اصطلاحياً واجرائياً:

الإخوان المسلمون (اصطلاحاً): هي جماعة إسلامية، إصلاحية شاملة، وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، خاصة في مصر، أسسها الإمام حسن البنا في مصر في مارس عام 1928م كحركة إسلامية، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة في مصر والعديد من الدول، ووصلت الآن إلى أكثر من ٧٢ دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست. وقد تعاقب على قيادة الجماعة منذ تأسيسها ثمانية مرشدين هم:

الاسم	الفترة الزمنية
حسن البنا	من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٩
حسن الهضيبي	من ١٩٥١ إلى ١٩٧٣
عمر التلمساني	من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٦
محمد حامد أبو النصر	من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦
مصطفي مشهور	من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢
مأمون الهضيبي	من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤
محمد مهدي عاكف	من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠
محمد بديع	من٢٠١٠ إلى ٢٠١٦

(بيومي،١٩٨٧، ١٣٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإخوان المسلمون (اجرائياً): الإخوان المسلمون إحدى الحركات الإسلامية المعاصرة التي نادت بالرجوع إلى الإسلام، وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، وقد وقفت متصدية لسياسة فصل الدين عن الدولة ومنابذة موجة المد العلماني في المنطقة العربية والعالم الإسلامي. (البنا، ١٩٨٠، ٣١) .

وأمكن صياغة المؤشرات التالية لجماعة الإخوان المسلمين:

الإطار العام: مؤسس هذه الجماعة هو الشيخ حسن البنا (١٣٢٤ . ١٣٦٨هـ) (١٩٠٦. ١٩٤٩م) ولد في إحدى قرى البحيرة بمصر ونشأ نشأة دينية. و تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بتاريخ ١٣ رمضان ١٣٦٤هـ الموافق ١٩٤٥/١١/١٩م، وكان أول رئيس لها الشيخ عبد اللطيف أبو قورة الذي قاد كتيبة الإخوان في الأردن إلى فلسطين سنة ١٩٤٨م. (ميتشل، ١٩٧٧، ٨٧).

الأيدلوجية والبرنامج: يؤمن الإخوان بالإسلام عقيدة تحكم توجهات المسلمين ومنهجاً شاملاً لكل جوانب الحياة، وينادون بإقامة الدولة الإسلامية التي تسعى لإعلاء كلمة الله في الأرض، ويوضح الشيخ حسن البنا هذا المعنى بقوله: "الإسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف لا ينفك واحد من هؤلاء عن الآخر." (البنا، ١٩٨٠، ٦٥).

العضوية: تكونت أول هيئة تأسيسية للحركة عام ١٩٤١م من مائة عضو اختارهم الشيخ حسن البنا بنفسه. وبعدها انتشرت أفكار الجماعة وأصبح لها أعضاء في دول كثيرة منها الأردن وفلسطين وتونس وسوريا والعراق والعديد من الدول الأخرى.

ج. الإصلاح السياسي: يعرفه قاموس "أكسفورد" بأنه تغير أوتبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، و إزالة بعض التعسف أو الخطأ، فالإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريًاعلى فكرة التغيير نحوالأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني. (الشقيرات،٢٠١٢، ٢٠).

د. الإصلاح السياسي (لغوياً): يعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (١٩٨٨) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد". ويعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون، والشفافية، والمشاركة الشعبية في إتخاذ القرار، والعدل، وفعالية الإنجاز، وكفاءة الإدارة، والمحاسبة، والمسائلة، والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقًا عامًا للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها، "وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية. (الخلايلة،٢٠١٢، ١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية Political Developmen، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحولTransition، أو التغييرChange، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما أنه يوجد تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة. (طبيشات،٢٠٠٥، ٢٧)

وأمكن صياغة المؤشرات التالية للإصلاح السياسي:

تجذير المشاركة السياسية: تتطلب المشاركة السياسية توافر عناصر أساسية؛ يتعلق أولها بالبنية السياسية، ووجود التكامل المؤسسي (الدستور والتشريعات التي تحمي الحرية والديمقراطية وكيفية ممارستها كقوانين الأحزاب والانتخابات)، وتشمل أيضاً دعوة الناخبين للمشاركة وفتح باب الترشيح للجميع وتحديد الدوائر الانتخابية والسماح للدعاية الانتخابية العادلة. فالاستقرار السياسي يرتكز على التوازن بين المشاركة السياسية من ناحية، والمأسسة السياسة من ناحية أخرى. وثانيها نشوء الأحزاب السياسية التي هي عبارة عن تجمع ينظم له المواطنين ويتأسس للدفاع عن آرائهم و مصالحهم وفق برنامج محدد وبطريقة شفافة من أجل تنفيذ برامج اصلاحية عن طريق المشاركة في الحياة السياسية وقد تريد استلام السلطة. وثالثها وجود ورسوخ التقاليد العملية للممارسة والمشاركة السياسية، وهذا أهم ما تفتقده المجتمعات والدول العربية. (الخلايلة،٢٠١٢، ٥٢) .

الحث على التنمية والتحديث: يمكن اعتبار المشاركة السياسية أهم صيغة للتعبير عن التحديث والإصلاح والتنمية السياسية لأنها تعني إمكانية مساهمة الفرد أو الجماعة، ولكن الذي نراه في أغلبية الأقطار العربية تركز السلطة السياسية، واتخاذ القرار في يد فئة حاكمة، وأن أمر تداول السلطة محتكر بيد الفئة الحاكمة، كما ويتجلى الانفراد بالرأي دون احترام رأي الآخرين، بأنها صيغة مستمرة ودائمة في المجتمع العربي. ويمكن أن نرى أن غالبية الأقطار العربية سواء تلك التي لا تعترف بالحياة الحزبية، وتلك التي لها حياة حزبية، بأن الحاكم أو الحزب الذي يمارس السلطة لا يمارس الديمقراطية مع نفسه في حياته الداخلية، ولا تمارس الديمقراطية في التعامل مع الأحزاب الأخرى، مع العلم أن التعامل الديمقراطي بين الاتجاهات السياسية، وهي في المعارضة، هو أفضل المدارس لتربية النشوء الديمقراطي. (العتوم،٢٠١٧، ٦٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: منهجية الدراسة:

انطلقت منهجية الدراسة بالاعتماد على المنهج تحليل النظام لديفيد أيستون ومنهج النظرية البنائية الوظيفية لجبرائيل ألموند، حيث تحاول الباحثة تحليل دور حزب الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٨م. وفيما يلي شرح موجز لهذين المنهجين:

منهج تحليل النظام لديفيد أيستون: يعتبر ديفيد ايستون David Easton من أبرز المفكرين السياسيين المعاصرين الذين ساهموا بشكل واسع في مجال تحليل الظواهر السياسية، وكذلك من أهم الأكاديميين المتخصصين في تحليل النظم السياسية، حيث وضع النموذج التحليلي المعروف باسم نموذج "المدخلات و المخرجات Inputs and Outputs "بنظرة وظيفية. يبني ديفيد ايستون نظريته في النظم السياسية على أساس أن الظاهرة السياسية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة والعناصر المتفاعلة، والتي تتكون أساساً من نظام System و محيط Environment. (أيستون،١٩٥٣، ١٦٦).

إن النظام السياسي ينبني على أساس المدخلات و المخرجات، فما هو مدلول كل منهما؟ بالنسبة للمدخلات Inputs فتتكون عند ايستون من عنصرين أساسيين وهما :

أولاً – المطالب و الحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني، استطلاعات الرأي العام، وسائل الاعلام) و التي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية و منظمة.

ثانياً – دعم و مساندة النظام السياسي، و الإيمان بقواعد اللعبة السياسية، أما بخصوص المخرجات Outputs فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات و المطالب الصادرة عن المجتمع، و ذلك عن طريق تغذية استرجاعية Feedback و يكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابيا أو سلبياً، فيصير ايجابياً عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية، تتمثل في قبول و تحقيق مطالب المحيط، ومن ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة. ويتخذ رد الفعل طريقاً سلبياً عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض والتدابير الزجرية والقمعية. وبالتالي فإن النظام السياسي إذا اتخذ اجراءات ايجابية بالنسبة لايستون فإنه يحقق لنفسه توازناً يمنحه طابع الديمقراطية. أما اذا قوبلت مطالب المحيط بالرفض فإن هذا النظام السياسي نظام غير متوازن، وبالتالي غير ديمقرطي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهج النظرية البنائية الوظيفية لجبرائيل ألموند: اهتم ألموند بتحديد موقع نظام الاتصال في النظام السياسي، وشبه الوظيفة الاتصالية بالدورة الدموية، فالاتصال يشبه الدم في قيامه بوظائفه، والاهتمام هنا لا ينصرف إلى الدم في حد ذاته، أي لا ينصب على الاتصال في ذاته، ولكنه يتجه نحو ما يحمله الدم وما يتضمنه من تغذية لكل النظام. (مهنا،١٩٩٨، ١٢٢)

ويتضح موقع الاتصال في النظام السياسي في ضوء تحليل (ألموند البنائي الوظيفي) الذي ركز على فكرة الوظيفة، وكانت منطلقه في التحليل، وما يعنينا هنا من تحليل ألموند أن وظائف النظام سواء في جانب المدخلات وهي:

-التنشئة السياسية.

-التعبير عن المصالح.

-تجميع المصالح.

أو في جانب المخرجات:

-صنع القاعدة.

-تنفيذ القاعدة.

-التقاضي بخصوص القاعدة.

ثامنا: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يأتي عرض موجز لكل منها:

١- دراسة المجالي (٢٠١٩): الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن (دراسة في العلاقة وتطوراتها):

هدفت هذه الدراسة لبيان المراحل التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن منذ نشأتها وتتبع علاقة الإخوان المسلمين بالدول العربية المجاورة، ومدى تأثير الجماعة بالأنظمة السياسية وقراراتها.

وبينت الدراسة مدى تأثر علاقة الإخوان المسلمين في الأردن بالنظام السياسي والعوامل الداخلية والإقليمية والتغيرات المختلفة على الساحة العربية والدولية، حيث مرّت هذه العلاقة بمراحل مختلفة من الجذب والتنافر، لأسباب مختلفة أهمها: الإصلاح السياسي، ودور الأردن كلاعب إقليمي في المنطقة، وانعكاسات ذلك على تحالفات الأردن الإقليمية والعالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسة العتوم (٢٠١٧): الإصلاحات السياسية في الأردن بعد أحداث الربيع العربي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن التي تمت بعد أحداث الربيع العربي. وتنبع أهمية الدراسة بوصفها جاءت كقاعدة لرسم ملامح المستقبل بسبب عمق التأثيرات التي أحدثتها متغيرات هذه الفترة على الأردن وبرامجه الإصلاحية وتحولاته نحو الديمقراطية والحرية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم السياسية والمنهج الوصفي التحليلي والتاريخي

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: وجود علاقة طردية بين الإصلاح السياسي في الأردن بعد أحداث الربيع العربي وتداعيات الربيع العربي على الأردن خلال تلك الفترة .

وخلصت الدراسة إلى أن استجابة الدولة الأردنية لمطالب الحراك السياسي الشعبي ممثلة بتشكيل لجنة للحوار الوطني، وتقديم قانون جديد للأحزاب السياسية وتشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور، وإقرارها إنشاء نقابة للمعلمين، وإقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخابات، وقانون المحكمة الدستورية، وتقديم مسؤولين عن الفساد للقضاء، كل ذلك كان له تأثير إيجابي على تهدأة الشارع الأردني والتخفيف من حدة الآثار السلبية على الاستقرار السياسي في الأردن.

وأوصت الدراسة على العمل على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، وتوسيع مساحة المشاركة السياسية في صنع القرار والاتجاه نحو الحكم الرشيد، وتعزيز مبدأ النزاهة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان والمساءلة والمراقبة، وتعزيز ثقة المجتمع الأردني بالحكومات ومؤسساتها من خلال تأكيد استقلالية السلطات والفصل بينها، والشروع بإجراء حوار وطني لكافة قوى المجتمع من أجل تحقيق المصالح الوطنية.

٣-دراسة (أحمد غريب): علاقة التحول في الدور السياسي بأساليب تأطير جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين في الصحف الإلكترونية المصرية:

أشارت الدراسة الى أن جماعة الاخوان المسلمين كانت من أكثر فصائل الدراسة ظهوراً خلال الفترة الزمنية لعينة البحث من خلال القضايا التي أظهرها تحليل المضمون الخبري، اذ تنوعت الأفكار الرئيسية المطروحة في المضمون بعد ثورة ٢٥ يناير موزعة بين فكرة تشكيل لجنة إعداد الدستور، والإستعداد للانتخابات البرلمانية، وكانت هي الفكرة الأبرز في الفترة الانتقالية وكانت فكرة أداء الرئيس السابق محمد مرسي وحكومته هي الأبرز في فترة حكم جماعة الاخوان المسلمين الممتدة ما بين يونيو ٢٠١٢ الى يونيو ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت الدراسة أن الموقع الإلكتروني لجريدة الأهرام كان هو الموقع الوحيد الذي قدم أدوراً وأطراً سلبية لجماعة الاخوان المسلمين قبل ثورة يناير ٢٠١١، الى جانب تقديم موقعي جريدتي الوفد والمصري اليوم أدوراً وأطراً إيجابية، في حين اختلفت النتيجة بعد الثورة حيث كانت أطر تقديم جماعة الاخوان المسلمين في موقعي جريدتي الأهرام والوفد كانت إيجابية في حين جاءت سلبية في موقع جريدة المصري اليوم.

٤- دراسة المشاقبة (٢٠١٢): الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ("إطار نظري"):

بيّنت هذه الدراسة التأصيل النظري لمفهومي: الإصلاح السياسي بكل مضامينه وآلياته، والحكم الرشيد جوهراً وسماته وآلياته. تنقسم الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول بعنوان "عملية الإصلاح" ، وقُسّم إلى عدد من المباحث من مثل: الفساد ، مفهوم عملية الإصلاح ، والإصلاح آلياته وأدواته. أما الفصل الثاني ، فجاء بعنوان "الحكم الرشيد" وتضمن مبحث أساسيات الحكم الرشيد.

وتشير الدراسة إلى مفهوم الاصلاح السياسي على أنه أساس التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي ، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ، ويمكن القول إن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير ، جذرية أو جزئية ، في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم ، وبالوسائل المتاحة ، واستناداً لمفهوم التدرج. وبمعنى آخر: فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة ، داخلياً وخارجياً.

٥-دراسة بني ملحم (٢٠١٠): أثر الحركات الاسلامية في الإصلاح السياسي في الاردن للفترة (١٩٨٩ – ٢٠٠٩):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الحركات الإسلامية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن وبينت العوامل المؤثرة في قدرتها سلباً أو ايجاباً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن تلك الحركات تلعب دوراً مهماً في عملية الإصلاح السياسي الأردني ولم تغير شيئاً هاماً في المسيرة الديمقراطية رغم علاقتها الخاصة بالملك الحسين رحمه الله .

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تكوين فهم واضح عن الأدوار السياسية والاقتصادية التي تقوم بها الأحزاب الإسلامية، مما يساعد في تحديد محاور الدراسة، وزيادة قدرة الباحثة في التعريف والتحليل لدور جماعة الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أن الإصلاحات السياسية التي تشهدها المملكة الأردنية الهاشمية وخصوصاً في مرحلة الثورات العربية، وما يسمى الربيع العربي ساهمت في إنتاج حراك سياسي شعبي كبير، ينادي بالإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد ونتيجة لذلك فقد تم إجراء تعديلات دستورية تؤرخ لمرحلة جديدة في عملية الإصلاح، وقد برز في هذه المرحلة دور بعض القوى السياسية التي تنادي بالاصلاح ومنها حزب جماعة الإخوان المسلمين، وبما يمتلكه من قاعدة جماهيرية عريضة على الساحة الأردنية.

٦-دراسة المعايطة (٢٠٠٨): الدولة والإخوان ١٩٩٩ – ٢٠٠٨م (قراءة تحليلية):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والدولة الأردنية ونظامها السياسي في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٨م، والتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الإقليم.

يستعرض الباحث تاريخ العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها في الأردن عام ١٩٤٦م، ويقدم تحليلاً للعلاقة بين النظام السياسي ومؤسسة الحكم والإخوان المسلمين مع بداية عهد الملك عبدالله الثاني عام ١٩٩٩م ولغاية عام ٢٠٠٨م، ذلك أن هذه الحقبة شهدت تغيرات كبيرة في علاقة جماعة الإخوان بالنظام السياسي للدولة الأردنية.

وأشار الباحث إلى ضرورة الحفاظ على معادلة وطنية وازنة في العلاقة بين الحكومات الأردنية والحركات الإسلامية، لأن الحركات الإسلامية جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة الأردنية، ولا سبيل إلى الاحتكام للقانون والدستور الأردني في تنظيم هذه العلاقة من خلال الحوار، والمشاركة السياسية.

٧- دراسة المقداد (٢٠٠٧): أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة دراسة).

بينت هذه الدراسة الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة، إضافة لمناقشة هذه الأسس والمنطلقات ومرجعية يمكن اعتمادها في الأردن – كحالة دراسة – كونها إحدى الأنظمة السياسية العربية.

وتستند الدراسة على جملة من الفرضيات والتساؤلات المنبثقة عن المشكلة البحثية توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول الديمقراطي، مثل الضغوط الداخلية والخارجية، وأهمية العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص، ووسائل التنشئة السياسية، لكونها جميعاً تترجم فاعلية البناء الديمقراطي، لذا استخدمت الدراسة منهج النظم، والمنهج القانوني، تم توظيفها لتوضيح الجوانب سالفة الذكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها، بأنه على الرغم من وجود أسس ومرتكزات نظرية ملموسة، وأخرى ما زالت لازمة للتحولات الديمقراطية المنشودة، إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صنع القرار من جانب، والحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب.

ما تختلف به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات:

استفادت الباحثة من الدراسات أعلاه في تكوين فهم واضح عن الأدوار السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، من خلال تحديد المحاور الأساسية للدراسة الحالية، وزيادة قدرة الباحثة في التحليل والرصد لمختلف الأفكار والتوجهات السياسية الإصلاحية لجماعة الإخوان المسلمين.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تقوم بتحليل دور حزب الإخوان المسلمين في عملية الاصلاح السياسي في الأردن في حقبة زمنية مهمة في الدولة الأردنية وهي الحقبة التي شهدت أخطر التطورات على الساحتين العربية والإقليمية منذ بدء أحداث الربيع العربي (٢٠١١ – ٢٠١٨) وما لها من تداعيات مهمة في تغيير الأنظمة العربية المحيطة، ومآلات تأثر الأردن في خضم هذه التغييرات، خصوصاً أن الأردن كذلك شهد حراكاً شعبياً كبيراً مطالباً بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وغيرها، وكيف تلقف حزب الاخوان المسلمين هذه المطالب وتعامل معها هذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه من خلال المحاور المدرجة في الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

عملية الإصلاح السياسي في الأردن

أصبح التحول نحو الديمقراطية وتحقيق الإصلاح السياسي هو المطلب المطروح على الساحة السياسية العربية عموماً، والأردنية خصوصاً في الآونة الأخيرة. حيث تتباين عوامل ومحددات الإصلاح السياسي، كون هذه الأخيرة بمثابة الطاقة التي تساهم في دفع هذه العملية، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدة أسباب أهمها عدم وجود مفهوم دقيق للإصلاح، وعدم تحديد مضمونه وأبعاده ومداه، ونطاقه والأهداف والنتائج التي يمكن أن تترتب عنه.

وبناءاً عليه سوف تتم دراسة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري لعملية الإصلاح السياسي في الأردن.

المبحث الثاني: ملامح عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

المبحث الأول: الإطار النظري لعملية الإصلاح السياسي في الأردن.

تحاول الباحثة من خلال هذا المبحث، واستناداً إلى أهداف الدراسة على التركيز في تحديد مفهوم واضح وجلي لمفهوم الإصلاح السياسي في الأردن، والآليات التي تتبعها الدولة الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ولذلك ستقوم الباحثة بمناقشة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.

المطلب الثاني: آليات الإصلاح السياسي في الأردن.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي:

اتفقت أغلب الدراسات بأنّ الاصلاح هو تعديل وتطوير غير جذري في شكل نظام الدولة، أو العقد الاجتماعي دون المساس بثوابتها، وبهذا المعنى السياسي فإن الاصلاح هو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي للدولة، من دون المساس بأسسها. إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتهالكة. ويستخدم الاصلاح عادة للحيلولة دون حدوث الثورة أو لتأخيرها. ويطلق الاصلاح كذلك على الحركة الدينية التي نشأت في القرن السادس عشر الميلادي بأوروبا وأدّت إلى تحوّل قسم كبير من أوروبا من سلطة الباباوات الزمنية والدينية إلى أنظمة ديمقراطية تسمح بتداول السلطة، ومن أهم ممثليها لوثر وكالفن. (الخلايلة، ٢٠١٢، ٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية فيعرف الاصلاح بأنه "تحسين وتطوير النظام السياسي القائم من أجل إزالة معالجة الفساد والاستبداد". ويعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسيا مرسخاً للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديداً للعلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.

وأشارت دراسة الباحث عمر علي باشا والتي وضّح فيها أن الإصلاح السياسي ينبغي أن يكون تغييراً داخلياً، وليس مفروضاً من جهات خارجية، ويجب أن يتصف بالشمولية لكافة المجالات، وأن يحمل في طياته صفة الاستمرار، وواقعياً ينطلق من الوضع الراهن للدولة وطبيعة المشكلات القائمة المراد إصلاحها، ويجب أن يكون تدريجياً، مرحلة تلو الأخرى، وأن لا يكون مفاجئاً يُحدث صدمة، وأن يتم التركيز فيه على المضمون والجوهر لا على الشكل والمظهر، وأن يتلازم مع الثقافة السائدة، لأن حالة التعديل حالة ذهنية، أي يجب أن تكون مفهومة ومدركة عقلياً من قبل الشعب، ناهيك عن أهمية الشفافية والوضوح، وألاّ يكون في طياتها غموض أو قفز نحو المجهول . (بني ملحم،٢٠١٠، ٦٦).

وبيّنت الدراسة أعلاه أن مفهوم الإصلاح السياسي يتوائم مع مفاهيم سبقته ودرج على استخدامها مثل، التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغير السياسي، وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر، (الشكل أو المضمون)، فالتغيير السياسي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها مثل: السلطة، والإجبار، والنفوذ السياسي داخل الدولة، أو في علاقاتها الخارجية.

إنّ مفهوم الاصلاح السياسي هو من بين المفاهيم الشائعة والمتداولة على نطاق واسع، والتي غالباً ما يتم اختصارها في لفظ الاصلاح، وكل الباحثين والمشتغلين بالسياسية يتحدثون عن الاصلاح، لكن كل فريق منهم يتحدث عن الاصلاح السياسي من موقعه ومن مرجعيته، فما يعده فريق ما إصلاحاً؛ يعتبره الآخر ضرباً من ضروب الإفساد والعكس صحيح، إذن مفهوم الاصلاح السياسي هو عبارة عن مفاهيم بصفة الجمع وليس مفهوماً بصفة المفرد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المفاهيم يوازي عددها عدد المرجعيات بتفرعاتها والتي قد تصل إلى درجة التناقض السافر في العديد من الأحيان، بالنظر للتضاد الحاصل بين الرؤى التي تتبناها والاهداف التي تسطرها، فمن يرى الاصلاح في الدولة الاشتراكية لا يراه في الدولة الرأسمالية، ومن يراه في الدولة العلمانية لا يراه في الدولة الدينية، وهكذا تستمر التفرعات داخل كل مرجعية على حدة، وتتنوع الرؤى داخل كل تفرع ويختلف مفهوم الإصلاح من فريق لآخر، وهنا لا يمكننا الحديث عن مفهوم الاصلاح السياسي كمصطلح يشمل جميع هذه الرؤى والتفرعات، بالتالي فإن الحديث عنه بموضوعية وبمنهجية علمية هو أمر يقتضي مقاربة المفهوم بالمعيار المتفق عليه في العلوم السياسية، لذلك فإن الاصلاح السياسي لا يمكن الحديث عنه إلا في اتجاه ونطاق مفهوم الديموقراطية وضمن محدداته ولا يمكن قياس درجته ومداه إلا من خلال اقترابه أو بعده عما يقتضي. (الخلايلة،٢٠١٢، ٣٤)

ولتعريف مفهوم الاصلاح، هذا الأخير كمفهوم لغوي، يستعمل للدلالة على فعل القيام بإزالة الفساد وتحسين وتطوير الدولة، كما يستعمل للدلالة على التوفيق، كإصلاح ذات البين، وأيضاً يستعمل للدلالة على فعل تقويم المعوج، وكمفهوم اصطلاحي عام، فيقصد منه إصلاح ما فسد والتقويم ومعالجة القصور والاختلال، أما بخصوص مصطلح الاصلاح السياسي في مدلول العلوم السياسية، فحسب تعريف الموسوعة السياسية للمؤسسة العربية للدراسات كما صاغه الأكاديمي اللبناني عبد الوهاب الكيلاني وآخرون؛ فهو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم دون المساس بأساس النظام، وهو نفس التعريف الذي تبنته العديد من المقاربات والدراسات، لكن هذا التعريف يبدو ناقصا شيئاً ما، ولتتميمه، يمكن تعريف الاصلاح السياسي بأنه تعديل أو تطوير غير جذري لشكل الحكم في إطار الاستمرارية في اتجاه ما تقتضيه الديموقراطية، والقطع التدريجي مع الفساد السياسي والمعالجة التدريجية للقصور والاختلال الديموقراطي لنظام الحكم السياسي.(بني ملحم، ٢٠١٠، ٢٥).

إذاً فعكس مفهوم الثورة الذي يقتضي اجتثاث أنظمة الحكم وإقامة أخرى، فإن الإصلاح السياسي يقوم على الاستمرارية، بالإبقاء على شكل نظام الحكم وتطويره من الداخل تدريجياً في اتجاه الديمقراطية، ليصبح مع مرور الزمن نظاماً ديمقراطياً، وهنا نكون أمام شكلين من الإصلاح السياسي؛ إصلاح سياسي يتبنى الديمقراطية، ولكن يعاني من قصور واختلال يتوجّب تقويمه، أو إصلاح سياسي بالانتقال أو بالتحول الديموقراطي الذي يقتضي التقاطع التدريجي مع الأشكال غير الديموقراطية لأنظمة الحكم والمرور إلى المرحلة الديموقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتدقيق في المصطلح والخروج به إلى دائرة الضوء، فإن الإصلاح السياسي ليس شيئاً آخر سوى الإصلاح الدستوري والتشريعي بدمقرطتهما من جهة وتصحيح الممارسة الدستورية والقانونية على مقاس الديموقراطية من جهة أخرى، هذا الإجمال المتمثل في إصلاح الدستور والقوانين والممارسة المتعلقة بهما، يمكن اعتباره، مرادفاً لمصطلح الاصلاح السياسي، طالما أن الأمر يتعلق بالأصل الذي تتفرع عنه باقي الفروع. (مناعسة،٢٠٠٧، ٢٢).

فالاصلاح السياسي، له أبعاد متعددة، فهو يؤثر بشكل مباشر في البيئة الكلية للدول لكون تأثيره يشمل كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... لكن يبقى السؤال عن كيفية تحقيقه دائماً مطروحاً، فالبعض يرى بأن التحديث لوحده كفيل لإنتاج الاصلاح السياسي، وهو الرأي الذي تبناه قديما آدم سميث حيث كان يرى أن تحسن الاقتصاد و نموه وانعكاس ذلك على الأفراد، كفيل للوصول إلى الاصلاح السياسي، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه عالم الاجتماع الأمريكي ليبست، في حين يرى البعض بأن تحقيق الاصلاح السياسي هو نتاج تطور تاريخي للصراع السياسي بين النخب السياسية، وهو الطرح الذي تبناه دان كورت روستو، في حين يرى البعض الآخر، بأنه نتاج للتطور التاريخي للبنيات المتغيرة للطبقات والدولة ومجموع القوى المجتمعية ولا يقتصر الأمر على النخب فقط وهي المقاربة التي تبناها الباحث الفلسطيني تيسير محيسن كما جاء في كتابه محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح. (حمدي، ٢٠٠٥، ٩).

ما نستنتجه من خلال هذه التعريفات للإصلاح السياسي، ومن جميع المقاربات الأخرى المبنية و المؤسسة، هي أنها تجعل من الإصلاح السياسي نتيجة وليس أداة أو وسيلة، و مرد الأمر إلى كون هذه المقاربات هي مقاربات موضوعية، تنطلق من واقع الممارسة السياسية، الذي يفترض سلفاً أن طبيعة العلاقات السياسية هي علاقات متصارعة على السلطة، حيث يحاول مختلف الفرقاء كسب أكبر مساحة في الساحة السياسية، ومنه فمن غير المتصور أن يتنازل فريق ما عن مكتسباته في ساحة الصراع دونما اضطراره لذلك.

ولهذا فإنّ التعريفات السطحية التي تتحدث عن الاصلاح الذي يأتي من الداخل، وعن الاصلاح الذي يصدر إرادياً عن النظام الحاكم مثلاً، هي تعريفات منقوصة، وهي عبارة في معظمها عن خطابات استهلاكية تنتشر في البلدان ذات الأنظمة المستبدة، والتي تكون عكس خطاباتها الرسمية الموجهة للشعب، حيث تسعى دائماً إلى إعادة نفس الأنماط المستبدة لضمان استمرارها في بالسلطة، وفي الحفاظ على امتيازاتها وعلى مصالحها الاقتصادية، فالاصلاح السياسي له معادلاته التي ينتج عنها، فهو بالدرجة الأولى رهين لظروف الصراع السياسي المباشر بين النخب السياسية، وبدرجات متفاوتة رهين بالضغط الذي تمارسه القوى الحية بالمجتمعات من صحافة و اعلام ومجتمع مدني وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا تبرز أهمية دور الأحزاب السياسية، والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة والإعلام بمختلف أشكالهما في الدفع بالأنظمة الحاكمة نحو الإصلاح السياسي، لكن الدفع في هذا الاتجاه لا يتصور في حالة ما إذا كانت هذه القوى هي الأخرى تعاني من انعدام الديموقراطية، ومن انعدام الحرية، كحال العديد من الدول العربية التي تحولت فيها الأحزاب والنقابات إلى قطاعات برجماتية نفعية متماهية مع الأنظمة السلطوية، والتي تحولت فيها الصحافة والإعلام إلى منابر تردد قصاصات السلطة، وتروج الخطابات الاستهلاكية الرسمية. (الحسامي،٢٠١٠، ٦٣).

إنّ الإصلاح السياسي في ظل مثل هذه الأوضاع التي توصف بالمأزومة، يعد من أصعب عمليات الإصلاح السياسي، طالما أنه يتوجه نحو المجتمع السياسي الواسع بكافة أشكاله، وبالتالي فإنه في ظل هذا الوضع الراهن، فمن المتوقع أن يبقى العالم العربي لوقت طويل يفتقر للإصلاحات السياسية الحقيقية، ورغم ذلك حتى لو كان الوضع السياسي مأزوماً، واختفت أصوات النخب السياسية والاعلامية المطالبة بالإصلاح السياسي، فهذا لا يعني أن الإصلاح السياسي غير مطلوب شعبياً، ولا يعني أن ليس هناك وعي سياسي شعبي، وأن ليس هناك احتقان وغضب شعبي من الممكن أن يتحول إلى أشكال احتجاجية أو ثورية لا يُتنبأ بمصيرها، وهو ما أكدته سابقاً ثورات الربيع العربي في الآونة الأخيرة. (مناعسة، ٢٠٠٧، ٣٢).

اختلفت آراء واجتهادات الباحثين والمفكرين والحركات السياسية حول أشكال الإصلاح السياسي المطلوبة، وذلك تبعاً لاختلاف وجهات النظر السياسية والفكرية التي ينطلق منها كل فريق، فالحركات الإسلامية ترى أن أي اصلاح سياسي وأجتماعي وثقافي لابد أن يأخذ بعين الاعتبار عقيدة الأمة كمرجعية لأي اصلاح سياسي، وشعارهم في ذلك "الإسلام هو الحل" والتيارات القومية على أختلاف مرجعياتها تنطلق من شعار "القومية ووحدة الأمة هو الحل " أما التيارات اليسارية فتنطلق من شعار "الاشتراكية هي الحل" في حين تتبنى التيارات المدنية شعار "مدنية الدولة والديمقراطية هي الحل" أما التيارات الوطنية فتركز على الشأن المحلي وشعارها " الوطن". (الشقيرات،٢٠١٢، ٧٦).

إن أي إصلاح سياسي اذا أريد له النجاح والاستمرار لابد له من أن يحافظ على القواسم المشتركة مابين جميع ألوان الطيف السياسي، حتى لا تطغى فرقة على أخرى، وأن تتوفر له مجموعة من العوامل، والتي بدونها لايمكننا تحقيق الاصلاح السياسي الحقيقي وهذه العوامل هي: (الخدام،٢٠١٣، ٥٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام سياسي ديمقراطي يشجع على الحرية والديمقراطية، كحرية التعبير بمختلف أشكالها، وحرية التنظيم السياسي، إنشاء الأحزاب والنقابات، وحرية الإعلام، وحرية المواطن في اختيار ممثليه، ليس في المجلس النيابي فقط، وإنما في كافة مؤسسات العمل العام والخاص، كالنقابات، والأندية الرياضية، والمجالس المحلية والبلديات، والاتحادات العامة للطلبة في المعاهد والجامعات.

حق الشعب في تقرير مصيره، فالاصلاح السياسي لن ينجح في دولة تصادر حق مواطنيها في تقرير مصيرهم، فتصر على التعامل مع المواطنين كقاصرين لا يعرفون مصلحتهم، وتقصيهم عن المشاركة في صنع القرارات الهامة التي تتعلق بمصيرهم، وبالتالي تنصّب من نفسها وصيّاً يفكر بالنيابة عنهم.

اصلاح اجتماعي واقتصادي وتكافؤ الفرص، وضمان العدالة بين المراكز والأطراف، والمدن والأرياف والقرى، من حيث التقسيم العادل لمكتسبات التنمية، وللمشاريع الاستثمارية والخدماتية، لا أن تستأثر بها منطقة دون أخرى، فتنمو وتتضخم على حساب المناطق الأخرى. فقد أدت مثل هذه الممارسات إلى تجمع السكان والإستثمارات في العاصمة وجوارها، مما أدى الى فجوة كبيرة بين المركز والأطراف، فتضخم المركز وتلاشت الأطراف، وهذا ما لا يتطابق مع الخطابات التنموية الرسمية، التي تدعي بأنها ستوزع عوائد التنمية بين الجميع، وجعل الأطراف والأرياف مناطق جاذبة للسكان. والحقيقة أن ما نراه على أرض الواقع، هو أن الاطراف والأرياف تفرغ من سكانها، نتيجة قلة فرص العمل، والخدمات المتقدمة. (المصالحة،٢٠٠٦، ٢٣)

الحفاظ على الثقة المتبادلة بين الشعب والمسؤولين، لأن ثقة المواطنين بجدية وعمل صانعي القرار شرط أساسي لنجاح أي مشروع وطني تشرف عليه المؤسسات الرسمية ، وإلا ذهبت كل الجهود المبذولة أدراج الرياح.

تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد الشعب، القائم على الكفاءة والقدرة لا على الواسطة والمحسوبية، لأن تطبيق هذا المبدأ يحقق العدالة الإجتماعية بين أفراد الشعب ويتم التعامل معهم وفق مسطرة واحدة، من خلال تطبيق حقيقي لنصوص القانون والدستور، التي تنص على المساواة التامة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، بحيث يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بعيداً عن المحاباة أو التمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق، وأنما المعيار الوحيد هو اعتماد الكفاءة وحسن الأداء. إن نجاح الإصلاح السياسي يتطلب الحد من الفجوة الطبقية في المجتمع، الذي بدأ يبرز بحدة، حيث بدأت الطبقة الوسطى، والتي هي صمام الأمان الاجتماعي بالتلاشي في الوقت الذي بدأت فيه الطبقة الغنية تعيد صياغة الحياة العامة للمجتمع، وخصوصاً الاقتصادية منها، بشكل يخدم مصالحها الضيقة، وذلك من خلال سن التشريعات العديدة والتي تمكنها من الاستئثار بالثروة والسلطة في آن واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون انتخاب عصري يتيح للناخب اختيار ممثله بغض النظر بعيداً عن المناطقية والجهوية، ويكون الترشح فيه على أساس حزبي سواء على مستوى الوطن كدائرة انتخابية واحدة أو على أساس التقسيمات الإدارية الحالية، لكن هكذا قانون يتطلب وجود أحزاب سياسية فاعلة، تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وتمارس نشاطاتها وسط أجواء ديمقراطية، تسمح بحرية التنظيم والتحزّب، وعقد الاجتماعات والمؤتمرات العامة، وتنظيم المسيرات الشعبية للتعبير عن مواقفها تجاه الأحداث الوطنية، والقضايا العربية والعالمية. (الخلايلة،٢٠١٢، ٧٥)

دعم مؤسسات المجتمع المدني أحزاباً، ونقابات، وأندية، ومنتديات، وجمعيات، واتحادات. ويقصد بالدعم هنا توفير مناخات ديمقراطية للعمل، وعدم وضع العقبات أمام أنشطتها، أو التضييق عليها تحت دعاوى واهية، هي ذرائع أكثر منها أسباباً حقيقية. وهنا لا بد أيضاً من الدعم الحكومي المادي لهذه المؤسسات، لتتمكن من توفير مقرات لها، والإنفاق على نشاطاتها المختلفة، وحتى نقطع دابر أسطوانة الدعم والتمويل الخارجي، كما لابد من إعادة النظر في القوانين والتشريعان الناظمة لهذه المؤسسات، من أجل أن تكون مؤسسات ناجحة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون الأحزاب الحالي، الذي ساعد كل من هب ودب، على تأسيس حزب مكون من عشرات الأشخاص ، فما هو التأثير الذي يمكن لحزب بهذا الحجم أن يؤثره في اللعبة السياسية العامة؟ إن هذا القانون قد ساعد على إضعاف الأحزاب، وأفقدها مضمونها وأهدافها، ولذلك فلا بد من رفع سقف عدد الأعضاء مثلا إلى ٥٠٠ في بداية التأسيس، وأن لا يقل العدد بعد ثلاث سنوات على التأسيس عن ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ عضو، وأن يكون الدعم الحكومي للحزب الذي يزداد عدد أعضائه باستمرار وأن يكون له تواجد في كافة المحافظات، وأعضاؤه من شرائح المجتمع المختلفة رجالاً ونساءً وشباباً ومن مختلف القطاعات. (المشاقبة،٢٠١٢، ٦٤)

وفي تعليق الباحثة على ما سبق فإن مقياس الانتماء الوطني هو كما قال البابا شنودوا بابا الأقباط السابق يكمن في تغيير نظرتنا للوطن، من وطن نعيش ونسكن فيه، إلى وطن يعيش ويسكن فينا. وهذا لا يتحقق إلا إذا شعر المواطنين بأن هذا الوطن يوفر لهم العزة والكرامة والحرية، والعيش الكريم. أما الخطب العاطفية والوعظ والإرشاد، فلا تزرع انتماء حقيقي، ولا تغرس ولاء واقعي، والشاهد على ذلك أن هذا المواطن نفسه والذي ينعدم عنده حس الانتماء إلى وطنه، تراه على العكس من ذلك عندما يحصل على الجنسية الأجنبية ينسلخ تماماً عن وطنه الأصلي، وينتمي بشغف وإخلاص لوطنه الجديد، ويدافع عنه بحرارة، حتى لو تطلب منه ذلك الخدمة في العسكرية في وطنه الجديد، ومهاجمة وطنه الأصلي، فتراه يكفر بوطنه ألام، في حين يدافع بكل قوة عن وطنه الجديد؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجابة سهلة وواضحة، فالوطن الجديد، وفر ويوفر له كل سبل العيش الكريم، من عمل، وأمن، وحرية، وكرامة، وإذا ما تعرض لأي خطر، في أي مكان من الأرض، فان الأساطيل ستتحرك لنجدته. أما في وطنه الأصلي، فالوضع لا يحتاج إلى شرح، أو تعليق.

وهنا ترى الباحثة أن الوضع السياسي في الأردن في السنوات ٢٠١١ – ٢٠١٨م، وكون القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام لم تدفع باتجاه الديمقراطية والاصلاح السياسي، لا يعني البتة بقاء الوضع على ما هو عليه، فإذا كانت معادلة الصراع السياسي التي تؤدي إلى الاصلاح متعذرة، فإن تهديد الشارع يشكل سلاحاً آخر وشكلاً آخر من أشكال الصراع السياسي، حيث أصبحت الدول تجد نفسها في مواجهة الشارع مباشرة وجهاً لوجه وأحياناً بشكل مفاجيء جداً، وهو الأمر الأخطر بكثير من الصراع الذي يمر عبر القنوات السياسية.

المطلب الثاني: آليات الإصلاح السياسي في الأردن:

إنّ الإصلاح السياسي الشامل يُعنى بتأسيس الدولة الديمقراطية الحديثة، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية تسمح بتداول السلطة، تسود فيها الحريات، وتبنى على أسس انتخابية واضحة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصاً وممارسة، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر المواطنين شعباً واحداً موحداً بغض النظر عن اعتقاده أو لونه، وتستطيع مواجهة التحديات والأزمات، وتمتلك القدرة على الاستفادة من الفرص. (الحسامي،٢٠١٠، ٧٨).

في الأردن، شكلت المطالب الشعبية للشارع الأردني بضرورة إجراء إصلاحات في البنية السياسية للنظام، ومراجعة الدستور والقوانين لبنة أساسية مهمة من لبنات المطالب الشعبية والسياسية. وبالرغم من الإعلانات الرسمية المتواصلة باتجاه الإصلاح السياسي الشامل، غير أن عدم الرضا والقبول ما زال سائداً عند معظم الأردنيين، بسبب عدم التوافق بين المطالب الشعبية وبين والتوجهات الإصلاحية الحكومية. ولذلك استخدمت الدولة الأردنية عدة آليات للاصلاح السياسي لعبور هذه الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٨م) منها:

أولاً: التعديلات الدستورية:

استمر النظام السياسي الأردني، منذ تأسيس المملكة في بداية عشرينيات القرن الماضي، في محاولاته لإرساء قواعد الحكم على أساس النظام البرلماني، ولأسباب متعددة لم تتكلل جميع هذه الجهود بالنجاح، على الرغم من جهود الملك المؤسس عبدالله الأول، والملك طلال والملك الحسين والملك عبدالله الثاني اليوم، وهكذا استمر النظام الأردني في التأرجح ما بين فترات من الحكم الليبرالي كما هو الحال في فترة الأربعينيات والخمسينيات وغير ذلك، تبعاً لتتالي الأزمات التي كانت تعصف بالبلاد والمنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدر الدستور الأردني في ٨ يناير/كانون الثاني ١٩٥٢، في عهد الملك طلال والد الملك الحسين. ويتكون من تسعة فصول، و١٣١ مادة دستورية، وقد اعتبر واحداً من أفضل الدساتير العربية، حيث نادى بفصل السلطات، وشجّع الحريات العامة بمواد واضحة، ونصّ على منح المواطنين حق العمل السياسي والحزبي والتنظيم النقابي.

وتضمنت نصوص دستور ١٩٥٢ على عدة فصول مهمة منها: أنّ الدولة ونظام الحكم نيابي ملكي وراثي، وعلى حقوق الأردنيين وواجباتهم، واعتبار الشعب مصدر السلطات، وحقوق الملك، ووراثة الحكم في العائلة الهاشمية، وصلاحيات الحكومة. (العتوم،٢٠١٧، ٤٠)،

كما حدد الدستور مهاماً واضحة للسلطة التشريعية بشقيها الأعيان والنواب، ومنح مجلس النواب حصانة من الحل، واستقلالية القضاء، وحدد الشؤون المالية للدولة.

تعرض دستور ١٩٥٢م – في عهد الملك الحسين بن طلال– لتسعة تعديلات طالت ٢٤ مادة منه، وتمثلت هذه التعديلات بشكل أساسي على بنود تتعلق بالسلطة التشريعية التي تمَّ تغيير صلاحيات لصالح السلطة التنفيذية، لا سيما تغيير صلاحيات حلِّ البرلمان وإصدار القوانين المؤقتة في غيابه. (المصالحة،٢٠٠٦، ٥٨)

صدرت أصوات عديدة في الأردن إلى ضرورة العودة لدستور ١٩٥٢م، وإلغاء التغييرات التي أجريت عليه والتي اعتبر مفكرين و قانونيون ومعارضون سياسيون أنها شكلت اعتداءاً صارخاً من السلطة التنفيذية على صلاحيات السلطة التشريعية، وهو ما يتعارض مع المبدأ القانوني القائل بفصل السلطات. (الشرعة،٢٠٠٦، ٣).

تعالت أصوات هذه الدعوات مطلع عام ٢٠١١ نتيجة قيام الثورات العربية، حيث كلف الملك عبد الله الثاني لجنة مكونة من وزراء سابقين، ورئيسي مجلسي الأعيان والنواب بالنظر في التعديلات الدستورية المقترحة. (العتوم،٢٠١٧،٥٤).

وبالفعل أنهت اللجنة تعديلاتها وسلمتها للملك يوم ١٤ أغسطس/آب 2011، وتضمنت التعديلات ٤٥ مادة ووضع ١٥ مادة جديدة، وحذف العديد من المواد، ومعظم هذه التعديلات تتعلق بشكل أساسي بتعزيز صلاحيات السلطة التشريعية، وتحصين مجلس النواب من الحل، والنص على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي. (غرايبة، ٢٠١١، ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نصت التعديلات الجديدة على إنشاء محكمة دستورية، وألغت المجلس العالي لتفسير الدستور، ونصّت على محاكمة الوزراء أمام القضاء العادي، ومواد أخرى اعتبرت بمثابة العودة لدستور ١٩٥٢ بنسبة كبيرة.

وأبقت التعديلات الدستورية على صلاحيات الملك، ومنها منحه صلاحية تعيين رؤساء الحكومات، لكنها أعادت تقييد صلاحيات الملك في حل البرلمان، وربطتها بأحكام واضحة لا يغيب من خلالها مجلس النواب لمدة تزيد على أربعة أشهر، تجري خلالها الانتخابات أو يعود البرلمان المنحل في حال عدم إجراء الانتخابات. (المجالي،٢٠١٩، ٢٧).

تعرض الدستور الأردني لتعديل جديد في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، حيث أقر البرلمان الأردني تعديلات عدة نصت على نقل صلاحيات تبعية القوات المسلحة الأردنية، وجهاز المخابرات العامة للملك مباشرة، وبالتالي بات هذان الجهازان خارج ولاية الحكومة المسؤولة أمام البرلمان. (العتوم،٢٠١٧، ٢٥).

ثانياً: تطوير العمل الحزبي:

إنّ العمل ضمن نظام حزبي حقيقي يقوم على مبدأ التنافس بين الأحزاب لتوفير الخيارات الأنسب لجميع الأطراف ولحسم الخلافات عبر الانتخابات، وعلى أساس التنازلات المتقابلة والتقيد بالقواعد المشروعة للعملية السياسية، وعدم جنوح أي لاعب بتجاوز التقييدات التي تفرضها طبيعة النظام السياسي الديمقراطي والتنافسي المفتوح. ومن الطبيعي أن تكون نتيجة ذلك هي الحيلولة دون إقدام أجهزة النظام على تقييد حرية الأحزاب وإعاقتها عن العمل ضمن الأطر الشرعية، وعلى أساس توافق وطني يتضمن صفقة متكاملة للأمن والاستقرار والحرية لجميع الأطراف، ويمكن تسمية هذه الصفقة بالتوافق على الثوابت والتي تشمل: الدستور، شكل النظام السياسي، والهوية الوطنية، شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي، الاتفاقيات والالتزامات الخارجية للدولة، وكل ما هو قائم نصاً ومضموناً في توافق وطني مسبق (الشرعة،٢،٢٠٠٦) .

أنشأت في الأردن عدد كبير من الأحزاب السياسية، تتمتع بحريتها بالتعبير عن الرأي وممارسة العمل السياسي في شتى الوسائل الإعلامية المسموعة، والمقروءة في ظل جوٍ ديمقراطي، ومع ذلك ومع كثرة الأحزاب الأردنية ما زال عملها الحزبي خجولاً، حيث لا يوجد للأحزاب الأردنية دوراً فاعلاً ومؤثراً يبين دور الأحزاب وفكرهم السياسي كنتيجة ملموسة على أرض الواقع. (الحسامي، ٢٠١٠، ٧٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياة السياسية في الأردن بحاجة الى مناخ ديمقراطي تكون فيها الأحزاب ذات دور واضح، وتعمل ضمن إطار العمل الحزبي الوطني التشاركي، والانخراط في المجتمع وتمثيله لتكون لبنة أساسية في النمو والاصلاح، وهذا يتطلب من هذه الأحزاب القيام بدورها الأساسي، وتقديم برامجها الواضحة، وأن تثبت قدرتها على العمل الجاد والمثمر في المجتمع، والابتعاد عن الشعارات البراقة والملونة، التي تطلقها بين الفينة والأخرى لتخاطب بها المواطن الاردني الذي أصبح لديه وعي وإدراك يستطيع به التمييز بين الخطأ والصواب. (الرويضان،٢٠٠٥، ٦٢)

وللأحزاب قنوات تواصل عدة تستطيع من خلالها الإعلان عن برامجها وبرامجها عن طريق المشاركة بالندوات والمؤتمرات واللقاءات، والتواصل مع مختلف فئات المجتمع ، وإعطائه فكرة عن أهدافها ورؤاها وأسباب إنشائها والفائدة من التعددية الحزبية، وذلك لإعادة الثقة بين الحزب والمواطن، والعمل على تنمية الحياة السياسية الحزبية للارتقاء بالوطن ومواجهة الصعوبات والعقبات التي تواجه التقدم بالمسيرة الوطنية، فطريق الإصلاح بحاجة الى تكاتف جميع الأطراف في الوطن وعلى جميع والمستويات.

وترى الباحثة أنّ الأحزاب الأردنية مطلوب منها بداية الأمر الاهتمام بالشؤون المحلية الأردنية وفق منظومة عمل حزبي وطني والمشاركة الفاعلة في الحراك السياسي والثقافي والاجتماعي والتطوعي، لأن الهدف من التعددية الحزبية العمل على تجذير الديمقراطية، وخدمة الوطن ليكون عمل الأحزاب الأردنية الوطنية من أجل الإصلاح و لتنمية بكافة إشكالها، ليكون لهذه الأحزاب دور فاعل وجاد في بناء المجتمع الاردني وتطوير الوطن، وبهذا يتضح دور الأحزاب الأردنية الذي يجب أن تقوم به وأن تفعل من نفسها شيء مفيد بعيداً عن المناكفات التي لا توصل لشيء

ثالثاً: قوانين الانتخابات:

يمثل الأردن حالة فريدة من نوعها فيما يتعلق بعدد مرات تغيير قانون الانتخاب، فكل انتخابات تم تنظيمها بقانون مختلف، فعندما نظمت انتخابات ١٩٨٩ بعد غياب دام أكثر من ٢٠ عاماً من الحياة البرلمانية، ظلت الأحزاب السياسية غير قانونية من الناحية القانونية في المملكة، كان بوسع أعضاء الأحزاب المنافسة في الانتخابات، وفي الواقع سمح لمعظم الأحزاب بالعمل والمشاركة بشكل علني، وقد منحت هذه الظروف ميزة كبيرة لحزب جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت الحزب الوحيد القادر على التنظيم والتوسع قانونياً على مدى العقدين الماضيين، وهو ما مكنها من الفوز بعدد ٢٢ من ٨٠ مقعداً في مجلس النواب، في حين فاز الإسلاميون المستقلون بعدد ١٢ مقعدا آخرين. وتبع انتخابات عام ١٩٨٩ مباشرة عدد من جهود التحول إلى الحياة الديمقراطية التي شجعت التعددية السياسية في الأردن، ولكن سرعان ما تباطأت خطوات الإصلاح، وبدأ التوجه الى محاولة تقييد قوة المعارضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث نتج هذا التغيير في السياسة الحكومية – إلى حد كبير – عن الخوف من تزايد نفوذ وقوة جماعة الإخوان المسلمين، وهي مخاوف كان لها ما يبررها الى حد ما آن ذاك. وسرعان ما ظهر التوتر بين الإخوان والدولة، ليصل إلى أقصاه مع اقتراب الأردن من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل أوائل التسعينات. (الشقيرات،٢٠١٢، ٦٥).

إنّ إصدار قانون الانتخاب لعام ١٩٩٣م أعتبر خسارة حقيقية لزخم التحول الديمقراطي حيث حلّ نظام التصويت الفردي والمعروف بنظام الصوت الواحد محل قانون الانتخاب القائم لعام ١٩٨٦، الذي سمح بالتصويتات المتعددة وشجع التحالفات (ما عاد الفائدة على الأحزاب الأكبر، مثل حزب جماعة الإخوان المسلمين)، حيث كان العديد من الأردنيين يصوتون وفقاً للالتزامات العشائرية، ثم يستخدمون بعد ذلك الأصوات المتبقية لدعم الأحزاب، أما نظام الصوت الواحد فقد ألزم الناخب بصوت واحد في مجتمع لا تزال الهيمنة والإنتماء العشائري طابعه الأوحد، وهذا ما ضمن أن يحدد الانتماء العشائري بالدرجة الأولى نتائج الانتخابات، دون ترك أي أصوات إضافية لدعم الأحزاب. (بني سلامة،٢٠٠٦، ٧٤)

صدرت مجموعة كبيرة من قوانين الانتخاب وبأشكال مختلفة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٢، إلا أنها ظلّت جميعها على نظام الصوت الواحد، وقد كان السخط الشعبي المتزايد تجاه النظام الانتخابي أحد أهم المطالب التي ادت إلى اندلاع احتجاجات عام ٢٠١١، وبالتالي سلّطت الحراكات الشعبية والتي كانت المحرك الرئيسي للاحتجاج الضوء على خيبة الأمل المتراكمة وانعدام الثقة في الأحزاب السياسية والنظام البرلماني بشكل عام، وبادر جلالة الملك عبد الله الثاني بالاستجابة للمطالب الشعبية والحزبية وأطلق عملية مراجعة شاملة للنظام السياسي، حيث أمر جلالته بتشكيل لجنة الحوار الوطني، واستجابة للتوصيات التي أصدرتها اللجنة، وكذلك توصيات اللجنة الملكية لمراجعة الدستور، أصدرت الحكومة الأردنية قانون انتخابات جديد في عام ٢٠١٢ ألغى نظام الصوت الواحد بعد ما يقرب من ٢٠ عاماً من فرضه، ورغم ذلك لم تكن التعديلات الجديدة على القانون مرضية لحدٍ ما للأحزاب والجمهور، ولهذا طالب الأحزاب والناشطون بما يسمى نظام القائمة الحزبية والتمثيل النسبي. وقد انعكست هذه المطالبات في مضمون القانون الجديد، ولكن بشكل جزئي فقط. وفي حين كانت الأحزاب والحركات المعارضة تطالب الحكومة بنظام يخصص فيه ٥٠٪ من المقاعد من خلال قائمة التمثيل النسبي، ونتيجة هذه المطالبات خصص قانون عام ٢٠١٢ سبعة وعشرين مقعداً فقط من أصل ١٥٠ مقعدا لنظام التمثيل النسبي مع التنافس على المقاعد المتبقية وفق نظام يعتمد المعايير الرئيسية للتصويت الفردي غير القابل للتحويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هذه التغييرات غير كافية لإرضاء الأحزاب أو الناخبين. وفي عام ٢٠١٦ تم إصدار قانون الانتخاب الحالي حيث تم اعتباره قانوناً تاريخياً لأنه ألغي ربع قرن من الاعتماد على نظام التصويت الفردي غير القابل للتحويل أو ما يسمى بنظام الصوت الواحد، وقدم قانوناً انتخابياً يشبه ذلك المستخدم أثناء انتخابات عام ١٩٨٩ حيث تمكن المواطنون من الإدلاء بأصواتهم حسب عدد المقاعد في دوائرهم الانتخابية. (المقداد، ٢٠٠٧، ٤٥)

رابعاً: تطوير الاعلام:

يُعد الإعلام عاملاً أساسياً في مسيرة الإصلاح السياسي التي يخطو فيها الأردن خطوات لا بأس بها، وعلى أساس أن الإعلام بفرعيه الرسمي والخاص الذي يندرج تحت مظلة الإعلام الوطني جزء ومكون أساسي من عملية الإصلاح السياسي الشامل من جهة، ويعتبر الإعلام المنبر الذي من خلاله كذلك يتم التحضير والترويج لمسيرة الإصلاح المنشودة، فقد وجّه جلالة الملك عبد الله الثاني رسائل ملكية للحكومة عبر كتب التكليف السامية جاء فيها بما يخص موضوع تطوير الإعلام: "أما الإعلام الوطني مختلف أشكاله؛ المطبوع والمرئي والمسموع والالكتروني، فلا بد أن يكون آمناً بحريته، من التعبير بمهنية عالية ومسؤولية كبيرة عن هذا البلد الذي لا تهدأ محاولاته للتقدم والازدهار، ولا يتراجع عن أحلامه وطموحاته وهو يسير نحو الحرية والعيش الكريم. وقد شهدنا تراجعاً في الإعلام الرسمي، أسهم في عدم إيصال رسالة الدولة الأردنية وصوت المواطن بالشكل الذي يليق. إننا في الأردن نسعى لوطن الحرية والإبداع، يقبل الرأي الآخر ويتبنى التعددية والعدالة والمساواة وسيادة القانون. وهنا أوجه الحكومة لإعداد استراتيجية للإعلام تقوم على قاعدتي الحرية والمسؤولية، وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات العصر من أدوات ووسائل جديدة للاتصال". (السعيدين،٢٠٠٧، ١١٢)

وبدوره قام رئيس الحكومة معروف البخيت بالرد على الرسالة الملكية السامية، وجاء في رده بما يخص موضوع الإعلام: " كما وتتعهّد الحكومة، يا مولاي، بتطوير ومراجعة للإعلام الرسميّ الأردنيّ، بكافة أشكاله ومؤسّساته، ليستعيد موقعه وألقه، منبراً للرأي والرأي الآخر، وحاضنة للابتكار والابداع، وناطقاً باسم المجتمع، في كشف مواطن الاختلال أو القصور، وبحيث يضطّلع بدوره الرئيس في خدمة أهداف الإعلام الأردني. وعلى هذا الأساس، فقد بدأت الحكومة بالفعل إعداد إستراتيجية إعلاميّة شاملة. (نفس المرجع،١١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنّ التوجيه الملكي السامي للحكومة، يُلزم الحكومة بإعداد إستراتيجية إعلامية وطنية شاملة بمختلف أشكاله؛ المقروء، والمسموع، والمرئي والإلكتروني، تنطلق من قاعدتين أساسيتين (الحريّة والمسؤولية)، وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات العصر من أدوات ووسائل حديثة للاتصال، وتأكيداً لدور الإعلام في تحقيق الإنجازات، وترجمةً لشراكة كافة القطاعات الرسمية والخاصة في صياغة ملامح الإعلام الوطني المنشود، وبالبناء على ما تم إنجازه أردنياً في مجال الإعلام، وما أنجزه خلال السنوات الماضية، من قفزات مهمّة، عبّرت بوضوح عن إرادة عليا، وباحترام الرأيّ والرأي الآخر، وبالإعلام الحرّ والمسؤول كشريك رئيسي وكوكيل أيضاً للمجتمع. (السعيدين،٢٠٠٧، ٤١)

وفي ظل ثورة الإعلام وتعدّد وتنوّع أدواته ووسائله، ومع هذه التغييرات الكبيرة الحاصلة في مجال الإعلام، والتي في معظمها تغييرات جذريةّ في الكم والكيف، تمثلت في عناصر العمليّة الإعلاميّة ومحدّداتها، وبروز إعلام مواقع التواصل الاجتماعي، وتراجع المفاهيم الأساسية والأدوات التقليديّة للإعلام؛ تتأكد اليوم ضرورة التعاطي الإيجابيّ مع كلّ هذه التغييرات الحديثة، مما يلزم تطوير أدوات جديدة في عملية الاتصال، واتباع أساليب جديدة في البحث العلمي والتقصي المعلوماتي، ليكون الإعلام الأردنيّ إعلاماً وطنياً يتميز بالمهنية والاحترافية العالية، وشريكاً استراتيجياً فاعلاً في مسيرة النمو والاصلاح، وقادراً على دعم أهداف التنمية الشاملة، وصون مكتسباتها.

وتهدف هذه الإستراتيجية الإعلامية إلى تعزيز البيئة الملائمة لإيجاد إعلام أردني حر ومسؤول ومستنير يقوم على الأسس الآتية:

- بيئة تشريعية فاعلة توازن بين الحرية والمسؤولية.
- احترافية عالية للإعلاميين تقوم على التدريب المستمر والتطوير.
- التنظيم الذاتي لمهنة الاعلام والالتزام بأخلاقياتها.

خامساً: تطوير لقضاء:

في أيلول ٢٠١٦م، أمر الملك عبد الله الثاني بإنشاء "اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون" وكلّف رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي رئيساً لها. عرض الرفاعي تقرير اللجنة الواقع في ٢٨٢ صفحة على الملك في ٢٦ شباط ٢٠١٧م. شمل التقرير ٤٩ توصية محددة لتطوير النظام القضائي ونظام العدالة الجنائية، واقترح تعديلات على ١٣ قانوناً و٤ مشاريع قوانين وأنظمة جديدة، مع الجداول الزمنية لتنفيذها. يدعو التقرير إلى تنفيذ جميع التعديلات المقترحة خلال العام ٢٠١٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركز التوصيات والتعديلات حول كيفية تعزيز استقلال القضاء والإدارة، فضلاً عن إصلاح نظام العدالة الجنائية. نادت هيومن رايتس ووتش بالعديد من هذه التوصيات لسنوات. انعكس بعضها سابقاً في "الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان" في الأردن، الصادرة في آذار ٢٠١٦م، وكذلك في التعديلات المقترحة على قانون العقوبات في البلاد العام ٢٠١٥م التي لم تُعتمد مطلقاً. (المجالي، ٢٠١٩، ٨٨)

تشمل التوصيات تعديلات رئيسية في "قانون أصول المحاكمات الجزائية" الأردني إذ يمنح جميع المتهمين الحق في الحصول إلى محام في مرحلة الاعتقال، وأثناء تحقيق الشرطة والمدعين العامين معهم. لا يضمن القانون الأردني حالياً حق الوصول إلى محام أثناء الاستجواب. من شأن التغييرات المقترحة حظر الاستجواب دون الاستعانة بمحام حاضر ما لم يوافق المشتبه به، وستلزم النيابة العامة بأن تدرج في ملف التحقيق الوسائل التي كان الشخص قادراً بموجبها على الاتصال بمحام. في غياب موافقة المشتبه به، ستطرح نتائج التحقيقات التي أجريت دون حضور محام.

تدعو التوصيات أيضاً إلى إنشاء صندوق لتوفير نفقات التمثيل القانوني للمشتبه بهم الذين لا يستطيعون تحمل نفقات المحامي. وفي دراسة للقضايا الجنائية في العام ٢٠١٢ قام بها "مركز العدل للمساعدة القانونية"، وهي منظمة محلية تقدم خدمات قانونية مجانية، أن ٨٣% من المتهمين لم يمثلهم محامي أثناء التحقيق معهم واستجوابهم، وخلال مرحلة ما قبل المحاكمة، وأن ٦٨% لم يحضوا بالتمثيل القانوني في المحكمة.

بموجب التعديلات الأخيرة سينص القانون على أن الحبس الاحتياطي هو "إجراء استثنائي" وليس القاعدة، ويكون مسموحاً فقط في ظروف معينة واستثنائية، منها إذا كان المتهم هو الطريقة الوحيدة لإثبات أدلة الجريمة أو المعالم المادية للجريمة أو للحيلولة دون ممارسة الإكراه على الشهود أو على المجني عليهم، أو لمنع المتهم من إجراء أي اتصالات بمعاونيه في الجريمة أو المشتركين فيها أو المحرضين عليها...، يتم الحجز أو الحبس على ذمة المحاكمة بتهمة ارتكاب الجنح لمدة أعلاها ٣ أشهر عبر إزالة سلطة المحاكم لتمديد هذه الاعتقالات، ويمكن السماح للمحاكم بتمديد فترة الحجز أو الحبس على ذمة المحاكمة فقط في حالة ارتكاب المتهام الجنايات لمدة سنة أو ١٨ شهراً. يحق لأي شخص يحجز أو يحبس احتياطياً للمرة الأولى بالحق في الاستئناف. قال "المركز الوطني لحقوق الإنسان"، وهو منظمة أردنية، في تقريره السنوي للعام ٢٠١٦ إن ٢٨٤٣٧ شخصاً كانوا رهن الاحتجاز على ذمة المحاكمة خلال العام ٢٠١٥م، ما يقارب ضعف من يقضي أحكاما قضائية وعددهم ١٥٧٦٥. (العتوم، ٢٠١٧، ٣٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقترحت التعديلات مجموعة من البدائل للاحتجاز على ذمة المحاكمة، منها المراقبة الإلكترونية، حظر السفر، الإقامة الجبرية، أو غيرها من القيود المفروضة على تحركات الشخص المتهم بارتكاب جريمة.

تدعو التعديلات أيضاً القضاء وأعضاء النيابة العامة، ووزارة الصحة ونقابة الأطباء الأردنية إلى ضرورة توفير المزيد من الرقابة على التقارير الطبية المتعلقة بالمعتقلين وسن عقوبات ضد إصدار تقارير طبية كاذبة. كما تفرض التعديلات تحسيناً للبنية التحتية للسجون وزيارات السجون العادية من قبل النيابة العامة لمراقبة الأوضاع، وكذلك الفصل التام بين الأشخاص في الاحتجاز على ذمة المحاكمة والمجرمين المحكوم عليهم.

يتضمن المقترح تعديلات طال مهمة في قانون العقوبات المتعلقة بحماية المرأة من العنف، تشمل إلغاء المادة المتعلقة بإعفاء المتهم من التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكب جريمة الاعتداء الجنسي الذي يوافق على الزواج من الضحية،وإلغاء الأحكام المخففة لما يطلق عليه "جرائم الشرف". يوضح المقترح أيضاً أن والدة الطفل لها الحق أن تأخذ قرارات طبية عاجلة بالنيابة عنه، أسوةً بوالد الطفل. (العتوم،٢٠١٧، ٣٦)

في حين يعتبر الكثيرين أن هذه التعديلات غير شاملة لجميع القوانين، بما في ذلك عدم تعديل المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات، لجعل تعريف التعذيب مواكباً مع المعايير الدولية. فالتعريف لا يفرق بين الجرائم المختلفة للتعذيب، وبالتالي يفرض العقوبات التي تعكس حجم الجريمة وخطورتها، والتي يعتبرها القانون الأردني جنحة. حيث لا يرفع التعديل المقترح سوى الحد الأدنى من العقوبة على التعذيب من ٦ أشهر إلى سنة واحدة ويبقي الحد الأقصى للعقوبة ٣ سنوات.

ومن المآخذ على هذه التعديلات أنها لا تنطبق على الاعتقالات التي تقوم بها "مديرية المخابرات العامة" الأردنية، وكالة الاستخبارات الأقوى في البلاد. كما لا تمنع الاعتقال الإداري التعسفي لمدة تصل الى عام من قبل المحافظين تحت "قانون منع الجرائم" لعام ١٩٥٤، الذي يتحايل على قانون أصول المحاكمات الجزائية. وهو ما ذكره المركز الوطني لحقوق الإنسان في معرض حديثه عن قانون العقوبات في تقريره السنوي للعام ٢٠١٦ أن ١٩٨٦٠ شخصاً اعتقلوا إدارياً العام ٢٠١٥، بعضهم لفترة أطول من سنة. (العتوم، ٢٠١٧، ٤٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم كل الدعوات التي تنادي بإعادة النظر في جرائم العقوبات، فشلت التغييرات في إصلاح أحكام قانون العقوبات التي تطبقها الأجهزة الأمنية والنيابة العامة والقضاء منذ فترة طويلة للحد من الحقوق الأساسية للمواطنين في حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي. على سبيل المثال، لا تعالج التعديلات المادة ١٤٩ من قانون العقوبات التي تنص على "تقويض نظام الحكم السياسي في المملكة أو التحريض على مناهضته"، وهي تهمة غامضة وفضفاضة استخدمت لسجن ومحاكمة عشرات النشطاء السياسيين السلميين في محكمة أمن الدولة الأردنية منذ العام ٢٠١١. كذلك لا تتصدى التعديلات للعقبات التي يواجهها الصحفيون والباحثون في سعيهم إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن العام. (المجالي، ٢٠١٩،٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: ملامح عملية الإصلاح السياسي في الأردن

يقصد بالإصلاح السياسي الشامل التأسيس لدولة ديمقراطية عصرية تسود فيها الحريات، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية ذات سيادة، وتسمو فيها العدالة والمساواة على أي علاقة أخرى، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصاً وممارسةً، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر مواطنيه شعباً واحداً بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين، وتستطيع مواجهة العقبات والتحديات وتمتلك القدرة على الاستفادة من الموارد. ولذلك فإن عملية الاصلاح السياسي تحتاج لمجموعة من العوامل لتحقيقه، عبر مراحل زمنية على المدى القريب والبعيد، هذا ما ستحاول الباحثة رصده من خلال هذا المبحث عبر مطلبين أساسيين هما:

المطلب الأول: عناصر عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

المطلب الثاني: تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي (٢٠١١ – ٢٠١٨).

المطلب الأول: عناصر عملية الإصلاح السياسي في الأردن:

إن خروج الأردن من الأزمات التي يعانيها يقتضي اعتبار الإصلاح الشامل ضرورة تاريخية ومصلحة وطنية عليا، من أجل استعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة المختلفة، وهذا يستلزم اعتماد إستراتيجية وطنية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والأخلاقي من أجل النهوض بالدولة والمجتمع على حد سواء، تتضمن العناصر الآتية:

السلطة التشريعية: إن الإرتقاء بدور السلطة التشريعية في عملية الإصلاح الدستوري والتعديلات القانونية المنشودة، بحيث يمارس مجلس النواب دوراً أكبر في المراقبة والتشريع من الدور الذي مارسه تاريخياً في مسيرة تطور الدستور الأردني، باعتباره صاحب الولاية في سن التشريعات والقوانين وتعديل الدستور، وأخذ زمام المبادرة في إجراء المزيد من التغييرات في نصوص الدستور، لا سيما تلك التي تضع نهاية لهيمنة السلطة التنفيذية وتغوّلها على بقية السلطات. (العتوم،٢٠١٧، ٣٢)

السلطة التنفيذية: الحد من سيطرة السلطة التنفيذية وعلوّها على بقية السلطات في الدولة، ووضع حد لحالة التفرد التام باتخاذ القرارات والأحكام وسن التشريعات والقوانين بعيداً عن سلطة الشعب، وتهميش مؤسسات الدولة المدنية لصالح المؤسسات الأمنية التي تفرض سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على كافة القرارات المهمة في البلاد، واستخدام سياسة القبضة الأمنية في التعامل مع المعارضة أو المنادين بالإصلاح. (رفعت،٢٠١١، ٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهج السياسي: إعادة النظر باستراتيجيات النهج السياسي الحالي تجاه المعارضة المتمثل بالإقصاء والشيطنة، فلا بد أن يكون للمعارضة مساحة كافية داخل النظام الديمقراطي. فالأردن وطن لكافة أبنائه من شتى الأصول والمنابت، كما أنّ المعارضة هي حالة وطنية طبيعية، وضرورة من ضرورات الحياة السياسية، وصمام أمان للنظام السياسي، وتضفي عليه ثوب الشرعية، وليس هناك من بديل عن الحوار معها، للوصول إلى الوفاق الوطني الذي يخرج البلاد من حالة التجاذب والاستقطاب. وعلى حركات المعارضة في نفس الوقت أن توضح أهدافها وبرامجها عملها، وتعيد ترتيب صفوفها، وترتقي إلى مستوى التحديات التي تواجهها من أجل الوصول إلى أهدافها في الإصلاح. (رفعت،٢٠١١، ٨)

إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وتأكيد دور الاستثمار في النشاط الاقتصادي، ووقف سياسات الخصخصة، والعمل على استرجاع المؤسسات والشركات التي تم بيعها، والعمل على استعادة الأموال التي تم نهبها، والحد من سياسة الاقتراض، والترشيد في النفقات الحكومية، ووقف الإسراف والتبذير الذي لا مسوغ له. (المجالي،٢٠١٩، 85)

الابتعاد عن الحلول الأمنية في مواجهة القوى المنادية بالإصلاح في البلاد، واتباع الحلول السياسية، وإصلاح المؤسسات الأمنية، ووقف تجاوز الأجهزة الأمنية على حقوق المواطنين وحرياتهم، ووضع حد للسياسة التي تستخدمها الأجهزة الأمنية والذي يعبر عن ذهنية عرفية، وذلك بتطوير أداء هذه الأجهزة وتأهيلها لممارسة مهامها في حفظ وحماية أمن الوطن وسلامة مواطنيه، والتوقف عن التدخل في الحياة المدنية للمجتمع، والتحول من دولة المخابرات إلى مخابرات الدولة. (جواد، ٢٠١٢، ٢٤١-٢٥١)

إصلاح التعليم في بكافة مستوياته باعتباره المدخل للإصلاح الشامل في كافة المجالات، وهذا يتطلب الأمر إعادة النظر برؤية ورسالة المنظومة التعليمية، وظروف المعلمين، بحيث يتم تهيئة الظروف المناسبة لهم للقيام بأدوارهم على أكمل وجه، ولا سيما في مجال إرساء وتدعيم القيم المجتمعية الأصيلة، والسلوكيات الديمقراطية، وغرس مفهوم الانتماء الوطني الحقيقي، وكذلك تحسين وتحديثه النظام التعليمي بما يتوائم مع متطلبات السوق المحلي والعالمي، وتزويد الطلبة بالمهارات والمعارف التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل. (المشاقبة، ٢٠١٢، ٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع حد لهيمنة النخب السياسية، والرموز السياسية التقليدية على مقاليد العمل في مؤسسات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، في مقابل تهميش الأغلبية، وخاصةً جيل الشباب، إذ لا مكان للشباب في هذه المؤسسات، حيث أنّ مثل هذه الممارسات تقلص الإنجاز وتضعفه، وتدعو إلى عزوف الشباب عن المشاركة في العمل السياسي، وقد يكون عقد مؤتمر وطني جامع يسهم في تطوير برنامج عمل حقيقي يشكل خريطة طريق أو ميثاق وطني للإصلاح الشامل، ينقل المطالبين بالإصلاح من حالة الانتقاد والمعارضة ورفع الشعارات إلى الانخراط الجاد وتقديم الحلول والبدائل إضافة إلى أن مثل هذا الميثاق قد يشكل ضمانة لتماسك واستمرارية التيارات الإصلاحية في البلاد.

القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة في النقابات المهنية: وهي المؤسسات التي تمثل الطبقة المتوسطة في المجتمع، والتي تعتبر شريحية مهمة في مجال الإصلاح السياسي والحراك السياسي. وبالرغم من المحاولات المستمرة في تهميشها وإقصائها بعيداً الحياة السياسية، إلا أنها أثبتت حضورها على الساحة السياسية في الدولة، وساهمت في تقديم تجارب ناجحة في معالجة مشاكل الاستثمار والبطالة والفقر بين أعضائها، لدرجة أنها أحرجت الحكومات وكشفت ضعفها، ولذلك فهي تمثل عاملاً إيجابياً في تحقيق الإصلاح السياسي.

قطاع الأعمال: وهو القطاع الذي يسيطر على اقتصاد الدولة ومواردها واستثماراتها، وبالتالي هو القطاع التشغيلي للدولة، ويلعب دوراً هاماً في توجهاته لدعم الإصلاح السياسي من عدمه، ويعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على هذا القطاع ومخرجاته، ويرتبط بعلاقات دولية وإقليمية واسعة النطاق. وهو القطاع الذي يحتاج إلى بيئات استثمارية حاضنة وآمنة للحفاظ على مستقبل أعماله، ولذلك فهو من القطاعات الرئيسية في عملية الإصلاح السياسي الشامل التي ربما تحتاج إلى قوانين جديدة ومختلفة عن القطاعات الأخرى، سواء من قبل الدولة في سعيها إلى الإصلاح أو من قبل الأحزاب المنادية بالإصلاح السياسي والاجتماعي في الدولة.(جلال،٢٠١٢، ص٧٩)

وترى الباحثة أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع – دولة وشعب ومسؤولين– فليس أمامنا الكثير من الوقت أو الخيارات للتفكير والتأمل، فعلى الجميع أن يرتقي إلى مستوى تحديات المرحلة ومتطلباتها المتسارعة، من أجل تجاوز الأزمة الحالية، وتضميد جراح الوطن، والعبور من الربيع العربي وصفقة القرن إلى المستقبل بأمان وثقة من أجل حياة أفضل وأكثر يسراً وعدالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن بين عامي (٢٠١١ – ٢٠١٨):

يمكن اعتبار الفترة الممتدة من نيسان ٢٠١١م صعوداً نقطة فارقة، ولحظة استثنائية في حياة شعوب الكثير من الدول العربية، التي غزتها رياح التغيير وشهدت اندلاع ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، حيث استطاعت الشعوب العربية كسر حاجز الخوف والصمت اللذان كانا يخيمان على ذهنيتها، وأعطت الدروس والعبر التاريخية للرؤساء، ووضعتهم أمام مسؤوليات وتحديات جديدة تقوم على مبدأ احترام الرأي والحوار مع شعوبهم من أجل الوصول إلى الوفاق الوطني، بعد أن فشلت السياسات القمعية القائمة على الظلم والاستبداد وتغيب الشعوب. (الخلايلة، ٢٠١٢، ٥٣)

لقد أوعز الملك عبد الله الثاني في ٢٠١١/٤/٢٧م بتشكيل "اللجنة الملكية لمراجعة الدستور"، واعتبرت هذه المبادرة كما صرّحت العديد من قوى المعارضة وقوى الحراك الشعبي استجابة لمطالب القوى السياسية والحراكات الشعبية في الدولة، وخاصة حين وجد الملك بأن الفجوة بين النظام السياسية وعموم المجتمع بمكوناته المختلفة قد بدأت بالتوسع وزادت مستويات الاختلاف وحالات عدم الثقة بين الطرفين، وطلب الملك من اللجنة الأخذ بمخرجات لجنة الحوار الوطني بخصوص تعديل النصوص الدستورية المطلوبة فيما يتعلق بقانونين الانتخاب والأحزاب. (صويص، شتيوي، ٢٠١٣، ٣٤٠)

وتضمنت التعديلات الدستورية التي انبثقت عن اللجنة الملكية لمراجعة الدستور والتي تمت مراجعتها لاحقاً من جانب اللجنة القانونية في مجلس الأمة حول النقاط التالية:

إنشاء محكمة دستورية للبت في القضايا الدستورية والقانونية.

تشكيل هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات النيابية والبلدية.

تخفيض سن المرشح لعضوية مجلس النواب من ٣٠ سنة إلى ٢٥ سنة.

محاكمة الوزراء فيما يختص بشؤون وزاراتهم أمام القضاء النظامي بدلاً من المحاكم الخاصة.

حصر حالات إصدار القوانين المؤقتة في حالات حدوث الكوارث العامة والحروب.

تحديد صلاحيات محكمة أمن الدولة في قضايا الإرهاب والتجسس والخيانة العظمى والاتجار بالمخدرات.

استقلال المجلس القضائي بالشؤون المتعلقة بالمحاكم النظامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أقر مجلس النواب التعديلات بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٤م بأغلبية ٩٨ نائباً من أصل ١٢٠، بعد مناقشات استمرت عشرة أيام، كما أقر مجلس الأعيان التعديلات بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨م، ثم رفعت إلى جلالة الملك الذي أصدر مرسوماً ملكياً يوم ٢٠١١/٩/٣٠م يتضمن الموافقة على تعديل الدستور الأردني كما أقره مجلسي النواب والأعيان. (صحيفة الرأي، ٢٠١١/٩/٢٥، ١)

وهنا يمكن القول أن ردود أفعال الحراكات الشعبية والأحزاب وقطاع واسع من قادة الرأي في المجتمع الأردني بأن التعديلات جاءت إيجابية ولكنها ليست كافية. فقد أظهرت نتائج استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عقب الإعلان عن التعديلات الدستورية أن أغلبية تتراوح بين ٧٢% من مستجيبي العينة الوطنية و٨٢% من أفراد عينة قادة الرأي في المجتمع كانت راضية عن هذه التعديلات، وعبر ٧٤% بأن تلك التعديلات ستقود إلى تقدم ملحوظ في الحياة السياسية في الأردن إذا ما تم الأخذ بها.

بالفعل بدأت الفترة من نهاية عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣ وشهدت تطبيق هذه الإصلاحات باعتبارها تلبية لمطالبات الحراكات الشعبية. فقد أقر مجلس الأمة قانون معدل للانتخابات في تموز ٢٠١٢م. كما صدر القانون رقم (١٥) لعام ٢٠١٢ قانون المحكمة الدستورية، وسبقها إقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخاب، كما شهد عام ٢٠١٢ إلقاء القبض على بعض المسؤولين وتقديمهم للعدالة بقضايا فساد معروفة لعامة المجتمع الأردني، وتشكيل هيئتين، واحدة لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، والثانية لمراجعة وتقييم التخاصية، إذ كان القضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين إحدى المطالب الرئيسية للجماهير ولقوى الحراك الشعبي والأحزاب السياسية. (تقرير الديمقراطية الدولي، ٢٠١٢، ٦)

وفي عام ٢٠١٢م أصدر مجلس الأمة العديد من القوانين الجديدة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية لمجلس النواب وهما قانون الانتخابات (قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢) وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب (قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٢). وقد زاد عدد مقاعد مجلس النواب إلى ١٥٠ بعد أن كان ١٢٠، وتم استحداث (٢٧) مقعداً جديداً، وأطلق عليها الدوائر الانتخابية العامة، وهو محاولة للالتفاف على قانون القوائم النسبية التي كانت تطالب بها الحراكات الشعبية والأحزاب وقوى المجتمع المدني. (تقرير الديمقراطية الدولي، ٢٠١٢، ٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدَّ الكثير من المراقبين نقل صلاحيات الإشراف على الانتخابات البرلمانية والبلدية من وزارة الداخلية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب من التغييرات المهمة في الحياة السياسية الأردنية، بحيث أمكن معالجة الأخطاء الكبيرة، وعمليات الغش والتلاعب الذي أصاب عمليات الانتخابات السابقة، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في نزاهة العملية الانتخابية، على الرغم من أن التشريعات لا تتضمن إلا عدد قليل من النصوص القانونية التي توضح كيفية تطبيق الشفافية والنزاهة على ارض الواقع. (تقرير الديمقراطية الدولي، ٢٠١٢، ١٠)

ويرى المهتمون أن قانون الأحزاب السياسية الجديد يكون قد حافظ على جوهر ومضمون القانون السابق، والذي يجعل من الأحزاب السياسية ظواهر محدودة التأثير في الحياة السياسية والبرلمانية في الدولة. كما أن القانون الجديد لا زال يساهم في تغول السلطة التنفيذية في إنشاء الأحزاب السياسية من خلال سيطرتها على لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية والقرارات الصادرة عنها. وقد انتقدت الأحزاب السياسية قانون الأحزاب الجديد وصرّحت بأنه لم يلتزم بما أوصت به لجنة الحوار الوطني.

أما فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية، فقد أنشأت بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ حيث تختص بالرقابة على دستورية القوانين، والأنظمة النافذة، وتصدر أحكامها باسم جلالة الملك وتصبح أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات. كما تختص المحكمة بتفسير النصوص القانونية والدستورية.

حيث يُعين الملك وبناءاً على تنسيب من الحكومة رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. ولقد كان إنشاء محكمة دستورية أحد مطالب الحراكات الشعبية والأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني، على الرغم من أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لها أبرزها أن المحكمة الدستورية لا تشكل جزءاً من جسم السلطة القضائية، فالحكومة هي من تعين أعضائها مما يؤثر على استقلاليتة قراراتها، كما أنه قد تم حصر تقديم الطعون المباشرة بمجلس الوزراء وبمجلسي الأمة، بالإضافة إلى الطعن غير المباشر عبر المحاكم النظامية وهو طريق معقد وطويل برأي قانونيين. (قانون المحكمة الدستورية لسنة ٢٠١٢)

أما فيما يخص الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد أنشأت بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٢، ووفقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور، فإن الهيئة المستقلة للانتخاب تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، وتنص المادة الرابعة على أن الهيئة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في جميع مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يحددها مجلس الوزراء، ويكون للهيئة مجلس مفوضين يتكون من رئيس للهيئة وأربعة أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس الوزراء ويعينون بإرادة ملكية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد. (الهيئة المستقلة للانتخاب، القانون المعدل رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت ردود أفعال الشارع الأردني وبعض القوى السياسية والحزبية على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخاب إيجابية إلى حد ما، إلا أنه وجهت انتقادات للمادة السادسة من القانون والتي تنص بأن مجلس الوزراء هو من يعين أعضاء الهيئة، إلا أن انتخابات المجلس النيابي السابع عشر (٢٠١٣/١/٢٣) والتي أشرفت عليها الهيئة تمتعت –برأي المراقبين– بحيادية تامة ونزاهة وشفافية في مراحلها التحضيرية، ولكن شابها بعض الأخطاء والخروقات في مرحلتي الإقتراع والفرز، وهذا ما اعترف به رئيس مجلس المفوضين، عبد الإله الخطيب بأن العملية عانت من الفوضى والارتباك وأنها ارتكبت فيها أخطاء، مع تأكيده بأنها كانت صحيحة. (صحيفة العرب اليوم، ٢٠١٣، ٢)

وتبقى مشكلة مكافحة الفساد والمفسدين الهاجس الأبرز في سلّم أولويات قطاع واسع من المواطنين والقوى السياسية، والذي ألحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الوطني والقطاعات الأخرى. وقد ساهم مجلس النواب السابق بفتح ملفات الفساد، وشكل لجان تحقيق لتلك الغاية، ولكن بعد فترة بسيطة وتحت قوى الضغط من قبل جهات متنفذة جرى التصويت في مجلس النواب على حل جميع لجان التحقيق النيابية بحجة أن هناك جهة رسمية حكومية معنية بذلك وهي هيئة مكافحة الفساد. وكان من نتيجة إغلاق ملفات الفساد في مجلس النواب أن تزايدت المطالبات الشعبية بمكافحة الفساد مضافاً إليها إتهام مجلس النواب بالتواطؤ مع الفساد. هنا شعرت الحكومة بضرورة تقديم أدلة ملموسة على مكافحة الفساد فعملت على خطين: (شتيوي، صويص، ٢٠١٣، ٦٢)

تقديم مسؤولين من العيار الثقيل عن قضايا فساد إلى المحاكمة، حيث أصدرت محكمة جنايات عمان أواخر عام ٢٠١٢ حكماً بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً وثلاثة أشهر على الفريق محمد الذهبي المدير السابق لدائرة المخابرات العامة، وتغريمه مبلغ (٢١) مليون دينار بتهم الاختلاس وغسل الأموال وسوء استغلال الوظيفة العامة.

تشكيل اللجنة الملكية لتعزيز النزاهة الوطنية، حيث تعنى بمراجعة القوانين ودراسة واقع جميع المؤسسات الرقابية، واقتراح التعديلات التي من شأنها تنظيم وتقويم سير عمل هذه الجهات في مكافحة الفساد.

لجنة مراجعة وتقييم التخاصية: تأسست هذه اللجنة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٤ من مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين من شخصيات تتمتع بالنزاهة والشفافية والخبرة الموثوقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تشكلت هذه اللجنة بعد أن تعرضت عمليات الخصخصة إلى هجوم واتهامات واسعة خصوصاً في تبديد عوائد الخصخصة على مشاريع تدور حولها شبهات، وكان الانتقاد الأبرز لهذه اللجنة هو أن أعضائها يشكلون تياراً واحداً في الفكر الاقتصادي منحازاً لنهج الخصخصة، ولا تضم أعضاء لديهم موقف ناقد تجاه الخصخصة. (صحيفة الرأي، ٢٠١٣/٣/٢٥م، ص١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أن استجابة الحكومة الأردنية لمطالب الحراك الشعبي والقوى السياسية بتشكيل لجنة للحوار الوطني، واستصدار قانون جديد للأحزاب السياسية، وتشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور، وإقرارها تأسيس نقابة للمعلمين بعد المماطلة لفترة زمنية طويلة، والمضي قدماً في مكافحة الفساد وتقديم مسؤولين عنه للقضاء، وإقرار قانون الهيئة المستقلة للانتخاب، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون المحكمة الدستورية و تعديل قانون الانتخابات، كل ذلك كان له الأثر الإيجابي على تهدأة الشارع الأردني، والتخفيف من حدة المطالبات الشعبية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن، في وسط إقليم ملتهب وتغييرات كبرى تجري في المنطقة، ولكن الاكتفاء بما تم إنجازه من مطالب حراكية ليس كافياً، فمطالب الشارع تزيد يوماً بعد يوم، ولا بد للدولة الأردنية أن تحافظ على ما تم إنجازه بالمزيد من تلبية هذه المطالب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

دور الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

خرجت حركة الإخوان المسلمين الأردنية ضعيفة من العاصفة التى ضربت العالم العربي فى عام ٢٠١١، في حين أن المملكة لم تشهد ربيعها ولم تعش منه إلا القليل. وأثبتت الجماعة نضجاً في علاقتها بالسلطة كما بالتيارات المعارضة الأخرى. فحاولت الجماعة لملمة أفكارها وإعادة تموضعها من خلال تجذير علاقتها بالنظام، والتقاطها لمطالب الشارع الأردني والحث على البدء بعملية الاصلاح السياسي، وهذا ما ستناقشه الباحثة في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: شعارات جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني: دور جماعة الإخوان المسلمين في الإصلاح السياسي في الأردن من عام2011–٢٠١٨م

المبحث الأول: شعارات جماعة الإخوان المسلمين

منذ نشأة جماعة الاخوان المسلمين وضع مؤسسها حسن البنا المبادىء للعمل السياسي للإخوان، فهم ليسوا مجرد جماعة دينية دعوية فقط، ولكنهم أيضاً تنظيم سياسي، انطلاقاً من فهمهم العام للإسلام، وأن انخراطهم في الحياة السياسية يأتي من منطلق الإصلاح في الأمة، وتطبيق مبادىء الإسلام وأحكامه، وتعمل جماعة الاخوان المسلمين في سبيل تحقيق الإصلاح المنشود للأمة إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم تكوين الحكومة الإسلامية، فالدولة، فسيادة العالم وفقاً للأسس الحضارية للإسلام من منظورهم. وشعار الجماعة "الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا."

وفي هذا المبحث ستحاول الباحثة مناقشة علاقة الإخوان المسلمين بالرأي العام الأردني والإعلام من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: جماعة الإخوان المسلمين والرأي العام.

المطلب الثاني: الإعلام وجماعة الإخوان المسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: جماعة الإخوان المسلمين والرأي العام:

تعرضت جماعة الإخوان المسلمين الأردنية إلى حالة من الضعف نتيجة ما تعرضت له الجماعة في عدد من الدول العربية والتي ضربت العالم العربي فى عام ٢٠١١، فى حين أن الأردن لم يشهد حالة الاصطدام والصراع العلني مع الجماعة. فكيف نفسر هذا الموقف؟. لاحظنا أن الاحتجاجات الشعبية في الأردن طالبت بحقوق نقابية ومحاربة الفساد، واصلاحات سياسية واقتصادية. فمبادرة «الملكية الدستورية» والتى أعلن عنها عام ٢٠٠٨ أحد قيادات في الإخوان، حيث اعتبرت ثمرة تفكير وجهد مشترك لعدد من الشخصيات من مختلف الأطياف السياسية، تدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات توافقية تدعمها كل القوى الموجودة على الساحة الأردنية. وعندما توسعت الاحتجاجات الشعبية في مناطق المملكة، وجد الإخوان أنفسهم أمام معادلة متعددة المتغيرات: تعقّد العلاقة مع النظام السياسي، ووصول الإسلاميين إلى السلطة فى تونس ومصر، والصراع في سوريا قصم الرأي العام الأردني، وأخيراً قلق المجتمع الذي يراقب هذا التقلب العربي الإقليمي بخوف شديد. (مبيضين،٢٠١٣، ٤٤)

كان الإخوان المسلمين على وعي تام بقدرتهم على التعبئة الشعبية. ومع ذلك، فهم شاركوا بحذر شديد في زيادة زخم الغضب الشعبي في الأردن، قبل أن ينخرطوا في الاحتجاجات الشعبية والتي وصلت أوجها فى عمان ٢٠١٢م، وخلال مظاهرة شارك فيها الآلاف من الأشخاص مطالبين الحكومة الأردنية بإصلاحات سياسية واقتصادية دستورية. (العتوم،٢٠١٧، ٧٦)

وبعد اندلاع ثورات الربيع العربي في الدول العربية تولى منصب المخابرات الأردنية « فيصل الشوبكي» الذي وضع جماعة الإخوان نصب عينيه لأنها القوة السياسية الوحيدة في الأردن القادرة على تحدى السلطات، فعملت أجهزة المخابرات على تفتيت الحركة من الداخل، كما احتدمت تلك الفترة بالنقاشات داخل أروقة الجماعة. فقامت الجماعة بإطلاق مبادرة «زمزم» عام ٢٠١٢ والتي نظر إليها البعض على أنها خطوة تقدمية، ولكنها تبدو اليوم شرخاً فى صفوف الإخوان. (العتوم ، ٢٠١٧، ٧٧)

قامت أجهزة المخابرات بإبلاغ الجماعة بأن النظام الأساسي غير مطابق لقانون الجمعيات الأردنى وأمرتها بتصويبه. كما تقدم عضوان بارزان فى الجماعة بطلب تسجيل جمعية موازية تطابق نظامها الأساسي مع شروط السلطات الرسمية. بالإضافة إلى قيام كوادر إخوانية معروفة وما يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ ناشطا أقل شهرة قدموا استقالتهم فى ٢٠١٧ معلنين انفصالهم عن الجماعة. (نفس المرجع،٧٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحكم هذا الإنقسام، فقدت الجماعة الأم نحو ٢٠% من أعضائها، وعملت على إعادة تنظيم شؤونها الداخلية وذلك بتعيين مرشد عام جديد للجماعة. أما على مستوى السلطات الحكومية فتم تعيين مدير جديد للمخابرات فى آذار ٢٠١٧م، والذى عمل على استعادة التواصل مع الجماعة الأم. ولقد مضت الجماعة الأم في خطوات كبيرة باتجاه إصلاحات أساسية أخذت بعين الاعتبار الانتقادات الواسعة من قبل الأعضاء المنشقين. كما أدخلوا تعديلات على النظام الداخلي لجبهة العمل الاسلامي، دور المرأة فى العمل العام، والنقاشات مع فاعلين سياسيين لوضع أسس مشتركة من القيم والمطالب الوطنية. (الشروق نيوز،٢٠١٩، ١)

وفي الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٦ شاركت الجماعة في الانتخابات بنفس جديد. وتكيفت جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسي للجماعة) مع القانون الجديد للإنتخاب الذي فرض عليها تشكيل تحالفات مع مختلف التيارات الاسلامية. وهكذا أسست جبهة العمل الإسلامي التحالف الوطني للإصلاح، حيث انضم فيه مرشحون من مختلف التوجهات السياسية ، وقد فاز التحالف الوطني للإصلاح بأكثر من ١٥ مقعداً من أصل 130 مقعداً. (بي بي سي، ٢٠١٦)

ما من شك أن جماعة الإخوان المسلمين اكتسبت من خلال مشاركاتها المتتالية في الانتخابات خبرات جديدة، فأصبحت أكثر واقعية عن غيرها من الحركات الإسلامية، واستطاعت تحسين قدراتها وتطوير أدائها، وقدّمت بنجاح صوراً مختلفة عن تلك التي ترسَّخت في عقول الآخرين من حركات الإسلام السياسي، الذين دائماً يصورون الإسلاميين بأنهم متطرفون ومتشددون إلى حد بعيد.

وترى الباحثة أن ترسخ جماعة الإخوان فى المشهد السياسي الأردني ومكانتها كفاعل سياسي أساسي، سواء بالنسبة إلى النظام أو المعارضة، وتبنيها للرأي العام للشارع الأردني ومطالبه الاصلاحية كان دائماً يصب لمصلحة جماعة الإخوان وارتفاع شعبيتهم في المجتمع الأردني. ومن خلال البحث والتمحيص وتتبع إنجازات جماعة الإخوان المسلمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد استطاعت الباحثة رصد العديد من هذه الإنجازت المتوائمة مع الرأي العام الأردني أذكر منها على سبيل المثال:

١- تكوين فكرة سليمة عن جماعة الإخوان المسلمين، وإزالة المخاوف والشكوك التي كانت تروجها بعض الجهات المختصة من الوطنيين والقوميين، فقد أبدوا في مناسبات كثيرة أن الجماعة تتصف بالاعتدال والتحرك المسؤول الواعي، وتحترم الرأي الآخر، وأظهرت مرونة عالية على التنسيق والحوار مع مختلف الأحزاب والأجهزة الحكومية والشخصيات السياسية، وبهذا نجحت الجماعة بإزالة الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الجماعة والآخرين. وأتاحت المشاركة فرصة لجماعة الإخوان لعرض أيديولوجيتها وبرامجها ومبادئها حول كافة القضايا أمام البرلمان، ومن ثم استطاعت الجماعة تقديم رؤاها وأفكارها عبر برامجها الانتخابية التي أصبحت وثيقة في يد المفكرين والباحثين والمهتمين.

٢- طرح الرأي من منظور إسلامي بالاستناد إلى القرآن والسنة في مختلف المواقف والأحداث، ودفع الحكومة إلى الأخذ به أو احترامه على الأقل.

٣- نشر الفكر الإسلامي والدعوة الاسلامية، وتسهيل عمل القائمين عليه وتشجيعهم وتفعيل دور المؤسسات الإسلامية حتى أصبح الرأي العام والموقف الإسلامي الصحيح يطرق كل أبواب النشر والتبليغ.

٤- التنسيق والتعاون مع مختلف القوى السياسية، مؤسسات وأحزاب ونقابات، وذلك بما يخدم مصلحة الأمة والوطن، وبما يضمن تحقيق أهداف الجماعة. ومن القضايا التي تم التنسيق والتعاون بشأنها، قضية التسوية السلمية، والموقف من أزمة الخليج، وقضايا الفساد، والدفاع عن المعتقلين السياسيين وقانون، الأحزاب وقانون محكمة أمن الدولة.

٥- حققت جماعة الإخوان والمتمثلة بكتلة الاصلاح النيابية رئاسة الكثير من اللجان النيابية المختلفة، وهو إنجاز كبير يُعبر عن مدى تأثير نواب الحركة وقدرتهم على التنسيق والحشد.

٦- التدخل في الكثير من القضايا التي تتعلق برد الحقوق التي اعتدي عليها إلى أصحابها مثل إعادة المفصولين إلى عملهم، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، وضمان حرية السفر والتنقّل للأشخاص وأسرهم وحرية التعبير عن الرأي، والحد من تغول الأجهزة الأمنية في التوظيف وانتخابات النوادي والجمعيات، وهي إنجازات مهمة وإن لم تصل إلى الحد المطلوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- التعامل مع الحكومات بإتزان وعقلانية، من خلال القدرة على والتعاطي معها، وحماية أعضاء الجماعة من محاولة الانجرار إلى صدام مع النظام، لا يعود بالنفع إلا على أعداء الحركة.

٩- تحسين العلاقات مع المسؤولين المحليين في السلطة في مختلف القطاعات، من مؤسسات مدنية وأجهزة أمنية وحكّام إداريين ومدراء دوائر، والتعاون والتنسيق معهم في العمل والخدمة وحل المشكلات.

١٠- المطالبة بمواجهة الفساد المالي والإداري، ومحاسبة الوزراء والحكومات وكبار المسؤولين، والرقابة على أداء المؤسسات الحكومية، وموارد الدولة ومقدراتها بما يحقق المصالح العليا للدولة، ويحمي الوطن ومؤسساته من الإهمال والفساد.

١١- لقد استطاعت جماعة الإخوان من خلال نوّابها في مجلس النوب وبالتعاون مع غيرهم من النواب أن تلغي وتعدل مجموعة من القوانين، ومنها: إلغاء قانون الأحكام العرفية. وإلغاء قانون الدفاع، واقتراح قانون يحظر الاتجار بالكحول بيعاً وشراء وصناعة واستهلاكاً)، هذا فضلاً عن اقتراح العديد من القوانين ذات الأهمية، ومنها: (قانون نقابة المعلمين، قانون اتحاد الطلبة، قانون الكسب غير المشروع، قانون الجرائم الاقتصادية، قانون محكمة العدل العليا، قانون تشكيل المحكمة، قانون رعاية الشباب، قانون صندوق شهداء الدفاع المدني). علاوة على المشاركة في إنجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة وفي تعديلها بما يلائم المصلحة العامة وحقوق المواطنين ويتفق مع الشريعة الإسلامية (قانون الأحزاب، الدفاع، رد الاعتبار، محكمة العدل العليا، أمن الدولة، النقابات، الكسب غير المشروع، الضريبة، الاستيراد والتصدير).

١٢- الحضور القوي لنواب الإخوان المسلمين في مجلس النواب وفي اللجان النيابية المختلفة، فاستطاعوا أن يثبتوا أنفسهم في الكثير من اللجان مثل لجنة الحريات المالية والقانونية، ولجنة التحقيقات النيابية، وقد كان أداؤهم في هذه اللجان وغيرها يعبر عن مدى التزامهم بالعمل العام، ومدى إلمامهم بالقضايا الفنية والتخصصية، وكان هذا الأداء موضع تقدير المؤسسات الرسمية والإعلامية والجماهير على حد سواء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الإعلام وجماعة الإخوان المسلمين:

يُعد الخطاب الإعلامي الإسلامي فرعاً عن أصل هو دراسة " الخطاب الإسلامي"، إذ أنّ الإعلام هنا وسيط يحمل الخطاب، وحسب تعريف تقليدي يعبر عن التيار السائد في ما يسمى " الإعلام الإسلامي " يعرف الخطاب الاسلامي بالاستناد إلى عدة مضامين يحملها أو يستند عليها ذلك الخطاب مثل الانتساب أو التحدث باسم الإسلام، مهما كان المتحدث شخصاً أو مؤسسة أو هيئة، ومهما كانت طبيعة علاقته بالإسلام؛ وعلى ذلك يعرف الخطاب الإسلامي بأنه: " البيان الذي يوجه باسم الإسلام إلى الناس مسلمين أو غير مسلمين، لدعوتهم إلى الإسلام، أو تعليمه لهم وتربيتهم عليه: عقيدة أو شريعة، عبادة أو معاملة، فكراً أو سلوكاً، أو لشرح موقف الإسلام من قضايا الحياة والإنسان والعالم: فردية أو اجتماعية، روحية أو مادية، نظرية أو عملية. ويعرف الخطاب الإسلامي بالاستناد إلى مرجعيته التي يستمد منها خصوصيته، حيث يعرف على هذا الأساس على النحو الآتي: " الخطاب الذي يستند لمرجعية إسلامية من أصول القرآن والسنة وأيٍ من سائر الفروع الإسلامية الأخرى، سواء أكان منتج الخطاب جماعة إسلامية أو مؤسسة دعوية رسمية أو أهلية أم أفراداً متفرقين جمعهم الاستناد للدين وأصوله مرجعيةً لرؤاهم وأطروحاتهم، ولإدارة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يحيونها، أو للتفاعل مع دوائر الهويات القطرية أو الأممية أو دوائر الحركة الوظيفية التي يرتبطون بها ويتعاطون معها. وهناك من يرى في " الخطاب الإسلامي " خطابين في الواقع هما:

أولاً : الخطاب الاستيعابي المعتدل:

وهو الخطاب الذي بدأه مؤسس جماعة الاخوان المسلمين في مصر " حسن البنا" حيث بدأ يتواصل مع مجموعة من الكتاب والمفكرين الاسلاميين من أمثال: راشد الغنوشي وحسن الترابي وغيرهما، وتتلخص أبرز معالم هذا الخطاب بما يلي: (الشاهري، ١٤٢،٢٠١٧)

أن الإسلام لم ينص على نظام سياسي واجتماعي مخصوص، لكنه يزود أفكاراً عامة.

أن ينتخب الشعب الحاكم عبر الشورى .

٣. إذا سمح الإسلام بالحرية الدينية ، فمن باب أولى السماح بالحريات الأخرى.

٤. أن الناس سواسية من حيث الحقوق والواجبات.

٥. أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو واجب جماعي وديني.

٦. أن الحاكم مسؤول أمام مجتمعه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الخطاب الاستبعادي المتشدد:

وهذا الخطاب كما يرى أحمد الموصلي يبدأ في المنطقة العربية مع سيد قطب ويصل إلى آخرين من أمثال: عمر عبدالرحمن وعبود الزمر، ومن أبرز مقولات هذا الخطاب أن العالم اليوم كله يعيش حياة لا إسلامية وجاهلية، والدعوة إلى حاكمية الله باعتبارها المكون السياسي للتوحيد، وهو يدعو إلى إسقاط الدول الراهنة باعتبارها دولاً جاهلية، وإصلاح المجتمع ولو عن طريق الثورة، حيث تتلخص مهمة الحكومة – وفق فهم هذا الخطاب – في أن تكون أداة لإيجاد الأخلاق والمحافظة عليها، أي أن مهمة الدولة – وفق هذا الفهم – أقرب إلى مهمة الشرطة التي تفرض المظاهر والتقاليد الاسلامية، كما تراها مرجعية ذلك الخطاب على الناس، وينقسم الخطاب الإسلامي أيضاً على أساس مدى قربه أو بعده عن التراث والمعاصرة. (شلاطة، ٢٠١٦،٢٤١)

ويمكن تحديد أهم الأهداف التي يستخدم الخطاب الإعلامي لتحقيقها فيما يلي: (الهيتي، ٢٠٠٧، ١٨)

الوظيفة الإخبارية أو الإبلاغية: وهدفها إبلاغ المتلقي مضمون الخطاب ومحاولة التأثير فيه.

الوظيفة الانشائية: وتمثل جوهر مضمون الخطاب، إذ يصاغ المضمون بشكل يجعله مناسباً لمحاولة إحداث التأثير في المتلقي، وإن هذه الوظيفة تجعل مضمون الخطاب هدفاً بحد ذاته.

الوظيفة المرجعية: وتضمن وجود شفرة مفهومة من قبل طرفي الخطاب، حيث يجسد الخطاب مضامينه باللغة التي تعد عاملاً أساسياً في عملية الاتصال الجماهيري.

الوظيفة التواصلية: وتضمن بقاء الصلة قائمة بين طرفي الخطاب اثناء عملية التخاطب.

أما من زاوية القائمين على الخطاب الإعلامي الإسلامي أو حملته، فيقسم ذلك الخطاب إلى ثلاثة أقسام: (الشيخ، ٢٠١٥، ١٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطاب الجماهيري أو الاستغاثي الشعبي: وهو خطاب القاعدة العريضة من الجماهير الاسلامية التي شعرت بفطرتها أن عمليات التحديث والعلمنة والعولمة لم يكن فيها خير ولا صلاح لها، كما لاحظت أن هذه العمليات في جوهرها عمليات تغريب سلبتها موروثها الديني والثقافي، ولم تعطها شيئاً في المقابل، هذه الجماهير تحاول التمسك والتشبث بالإسلام – فهي تعرفه جيداً – إلى أن يأتي الله بالفرج.

الخطاب السياسي: وهو خطاب بعض أعضاء الطبقة المتوسطة من المهنيين والاكاديميين وطلبة الجامعات والتجار ممن شعروا أيضاً بالحاجة إلى عمل إسلامي يحمي الأمة، وقد أدركوا أن العمل السياسي هو السبيل إلى هذا، فقاموا بتنظيم أنفسهم على هيئة تنظيمات سياسية لا تلجأ إلى العنف، تتبعها تنظيمات شبابية ومؤسسات تربوية.

الخطاب الفكري: وهو الخطاب الذي يتعامل أساساً مع الجانب التنظيري الفكري داخل الحركة الإسلامية.

كان الإخوان المسلمين في الأردن قد أدركوا قبل عقود طويلة أهمية هذا السلاح، باعتبار الإعلام أداة للتعبئة والحشد وتحصيل ولاء الجماهير، حيث يتفق خبراء الإعلام أن جماعة الإخوان المسلمين تنجح أحيانا في استخدام أساليب الدعاية المعاصرة للتأثير على قطاع من الجمهور المتلقي بتوظيف شعارات دينية بصورة جيدة ومدروسة تظهرها مثل "القرآن دستورنا" أو "الرسول إمامنا". (المعايطة، ٢٠٠٨، ٤٥)

نجح إعلام جماعة الإخوان المسلمين في استخدام وسائل الاتصال الحديثة التي فرضتها التكنولوجيا المعاصرة، مثلمواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وغيرها، إلى جانب ما يملكونه من قنوات تلفزيونية يتم بثها من بعض الدول المناصرة لهم سعيًا إلى تحقيق أهداف مشتركة للطرفين.

وقد أدركت جماعة الإخوان المسلمين أهمية الإنترنت كوسيلة اتصالية في وقت مبكر نسبياً، نظراً لارتباط الوسيلة الجديدة بالشباب الذين يعتبرون المحرك الأساسي للتغيير في أي مجتمع، وكانت الجماعة من أولى الحركات السياسية لجوءاً للإنترنت، وعلى الرغم من تضييق الحكومة وحظرها لبعض مواقع جماعة الإخوان المسلمين، فإن ناشطي الجماعة كانوا يقومون بإنشاء مواقع بديلة عن المواقع التي يتم حظرها مما كان يجعلهم يتغلبون على عوائق الرقابة والحظر. (الخدام، ٢٠١٢، ٣٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنّ سياسة الهجوم الاعلامي غير المبرر، ضد الاخوان المسلمين تخدم الجماعة أكثر مما تزعجهم، والسبب أنّ التقارير والخطابات الاعلامية الموجهة ضدهم عادة تصدر من بعض الوسائل الاعلامية التي لم يعد موثوق بها اصلاً، ولذلك فإن تلك المعارك الدونكيشوتية المصطنعة لا تتعدى كونها 'بالونات اعلامية' غير مقنعة بشكل علمي سليم، عدا أنه لا مبرر لها من الاساس، اذا ما اتفقنا أنّ الإخوان المسلمين مكون أساسي في الحياة السياسية الاردنية. (نفس المرجع،٧٥)

إنّ سياسة الحكومات الأردنية المتعاقبة وتعاملها مع جماعة الإخوان المسلمين تعي حجم ومكانة الاخوان المسلمين في المجتمع الأردني والساحة السياسية الأردنية، ولذلك أبقت على خيوط التواصل موصولة غير مقطوعة مع الإخوان، في وقت كانت فيه العلاقة بين جماعة الإخوان ودوائر صنع القرار في الدولة الاردنية في حالات مد وجزر، إلا أن مساحات من الاحترام المتبادل بين الطرفين بقيت موجودة، رغم كل الخلافات الجوهرية في التوجه السياسي لهذا وذاك. (شتيوي و صويص، ٢٠١٣، ٤٤)

وهنا ترى الباحثة أنه ورغم ما أعقبته ثورات الربيع العربي ورياحه العاتية يسجل للإخوان في الأردن أنهم لم يحاولوا استثمار الرياح المواتية في تلك المرحلة، لإحداث تصدعات في جسم الدولة الاردنية، واستثمار المرحلة بشكل قد يغير الصورة النمطية الناصعة لتعامل الجماعة سياسياً وداخلياً. كذلك لم تحوّل الأجهزة الأمنية في الدولة حينها سلطاتها إلى ماكينة قمع وترهيب للإخوان وللحركات الاسلامية وباقي الحراكات السياسية والشعبية التي كانت تعتصم على مدار الساعة في شوارع المملكة، بل اعتمدت على سياسة الاحتواء، والتواصل الفعال، وقبول الآخر واستطاعت أن تخرج الاردن كله من تلك الأزمة، في وقت كان يلوح في آفاقه حينها سحباً سوداء ملبدة بالغيوم، شبيهة بالسحب التي أمطرت على بعض العواصم والمدن العربية فوضى وخراب ودمار، ويمكننا الاعتراف هنا أنّ حكمة الفرقاء غلّبت مصلحة الوطن، على مصلحة أي شيء وكل شيء. فالآلة الإعلامية لجماعة الإخوان المسلمين على الأرض هي آلة وطنية مستقاة من أبجديات الحركة الديمقراطية، لا يقتضي بأحد شيطنتها، وصناعة (بعبع) منها، سيما وأنّ الأردن قد قطع شوطاً من المسيرة الديمقراطية، يتيح لأي طرف أن يمارس حقوقه ومكتسباته السياسية على الارض، ما دام لا يتعارض مع القوانين التي تنظم حركة الحياة في الدولة. (الشقيرات، ٢٠١٢، ٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: دور جماعة الإخوان المسلمين في الإصلاح السياسي في الأردن من عام ٢٠١١ – ٢٠١٨

تختلف الحركة الإسلامية والإخوان المسلمين على وجه الخصوص في المنهج عن أي حركة إسلامية أخرى في الوطن العربي والعالم، مما يجعلها مثالاً يحتذى باعتبارهم أكبر وأقوى الحركات الإسلامية في الأردن، فقد أثبتت الحركة التي مارست العمل السياسي والاجتماعي خلال فترة تجاوزت الخمسين عاماً أنها لم تدعُ قد إلى حمل السلاح أو العنف في سبيل تحقيق أهدافها، فقد كانت دوماً حركةً إصلاحية تؤمن بنبذ العنف بجميع أشكاله، ولذلك فإن هذا المبحث سيعرفنا أكثر عن رؤيتهم للإصلاح السياسي من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات النيابية

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإخوان المسلمين

المطلب الأول: المشاركة في الانتخابات النيابية:

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عام ١٩٤٥م، حيث كانت الجماعة في تلك الفترة تحصد مكاسب جماهيرية كبيرة في أوساط المجتمع الأردني، بسبب مواقفها من قضية فلسطين والقضايا التحررية في العالم العربي، وكان التأسيس بمبادرة عبد اللطيف أبو قورة، الذي اتصل بالمرشد العام حسن البنا، وتعرف على الجماعة وكان عضواً في الهيئة التأسيسية في مصر. (مبيضين،٢٠١٣، ١٦٧)

أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤م بياناً حددت فيه بالخطوط العريضة لنهجها وسياستها، وأنّ الأردن جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وإن الحكم بشريعة الله هو مقصد الإخوان ومطلبهم في هذه الدنيا، وإن قضية فلسطين قضية إسلامية ولا بد أن تحشد لها جميع الإمكانات المادية والمعنوية لتحريرها من اليهودية العالمية والصليبية الدولية. (نفس المرجع، ١٩٩)

تبنى الاردن في عام ١٩٨٩م مرحلة سياسية جديدة، عنوانها الأساسي التحول الديمقراطي والتعددية السياسية، وتوسيع قاعدة التمثيل الشعبي في الحكم، وعودة الحياة الديمقراطية، واحترام الحريات، والتعبير عن الرأي ودعم حرية الإعلام، كما اعتمد الأردن مبدأ التعددية الحزبية، الأمر الذي اتاح لجماعة الاخوان المسلمين المشاركة في الانتخابات البرلمانية عبر ذراعها السياسية (جبهة العمل الاسلامي). (الرويضان، ٢٠٠٥، ٦٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشاركت جبهة العمل الاسلامي في أول استحقاق انتخابي بالانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣، وحصلت على ١٧ مقعداً برلمانياً من أصل ثمانين، ثم قاطعت انتخابات 1997، ثم عادت الجبهة للمشاركة بانتخابات ٢٠٠٣ التي نظمت بعد تأجيل لنحو عامين، وحصلت الجبهة على ١٧ مقعداً من أصل ١١٠، لكن التراجع الاكبر في شعبيتها كانت في ٢٠٠٧ حيث لم تحصل على أكثر من ستة مقاعد، بعد أن كانت ممثلة بـ١٧ مقعدا بالبرلمان السابق، بعدما أعلنت عن تزوير في الانتخابات. (المصالحة،٢٠٠٦، ٤٢)

وشهدت العلاقة بين النظام السياسي الأردني، وجماعة الاخوان المسلمين الكثير من الشد والجذب، وبدأت تظهر على السطح بوادر الخلاف مع بداية العام ٢٠١١، عندما صعدت جبهة العمل الإسلامي من خطابها، ورفعت سقف مطالبها، وعلقت الحوار مع الحكومة، ورفضت عرضاً بالمشاركة في حكومة معروف البخيت، وذهبت أكثر من ذلك حين طالبت البخيت بالاعتذار عن تشكيل الحكومة الجديدة، وقالت إن الحكومة التي شكلها في السابق هي من تولى تزوير انتخابات ٢٠٠٧. (مناعسة،٢٠٠٧، ٣٣)

بدأت جماعة الإخوان المسلمين بالضغط على الحكومة الأردنية من خلال مشاركتها بفعاليات شعبية في الاحتجاجات والاعتصامات المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وتوترت العلاقة بين الجماعة والمؤسسة الرسمية، وحمّلت الحكومة الجماعة أعمال العنف والتخريب التي صاحبت تلك الاحتجاجات، وقالت إنهم يتلقون أوامر من حماس والإخوان لزعزعة الاستقرار في البلاد.

وتفاقمت الخلافات بين قيادات جماعة الإخوان الأردنية أنفسهم بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وذلك لعدم اتفاقهم حول أولوية العمل على المشاريع الداخلية أم الخارجية؛ إذ يطالب الفريق الأول بالاهتمام بالملف الداخلي (الوطني)، في حين يطالب الفريق الآخر بالاهتمام بالقضايا الإقليمية، ودعم فروع الجماعة في بلدان الربيع العربي، كما اشتدت خلافات الجماعة وانقسماتها على خلفية انتخابات المواقع القيادية في ٢٠١٢م، والتي فاز فيها بمنصب المراقب العام همام سعيد على حساب المراقب العام السابق سالم الفلاحات بفارق صوتين.(جلال،٢٠١٢، ٨٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زادت الخلافات اتساعاً بين الطرفين، وتعرضت الجماعة خلال العام ٢٠١٥، إلى العديد من الصدمات والانقسامات الداخلية التي أدت لتشتيت قواها وإضعافها، وكانت الضربة الكبرى التي تلقتها على مدى تاريخها وجودها داخل الأردن، في شهر آذار ٢٠١٥م، عندما حصلت قيادات مفصولة من الجماعة على رأسهم المراقب العام الأسبق لها عبدالمجيد الذنيبات على رخصة تسجيل لـ"جمعية جماعة الإخوان المسلمين" من الحكومة الأردنية، والتي أعتبرت بعد ذلك الممثل الشرعي للإخوان. (المجالي،٢٠١٩، ١٢٣)

وهكذا منحت الحكومة الأردنية العام ٢٠١٥ التيار الأخواني المنشق عن جماعة الاخوان المسلمين، ترخيصاً للعمل كجمعية سياسية غير مرتبطة بالإخوان المسلمين، وسط غضب ومعارضة شديدة من "الجماعة" بزعامة همام سعيد. (العتوم،٢٠١٧، ٤٥)

تلقت الجماعة ضربة مفاجئة قوية مع بداية العام ٢٠١٦م، وذلك حين قام ٤٠٠ عضو بتقديم استقالاتهم من حزب جبهة العمل الاسلامي(الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين)، من بينهم ٤٣ قيادياً.

ومنذ انتخاب أول مراقب عام لها، طرحت جمعية جماعة الاخوان المسلمين المرخصة، نفسها بديلاً قانونياً وأردنياً عن الجماعة التابعة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين والتي تعاني من صراعات داخلية وانشقاقات واسعة.

اشتدت حدة الأزمة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطات الأردنية، عندما أصدرت محكمة أمن الدولة "العسكرية" في١٥ شباط ٢٠١٦م حكماً بالسجن مدة عام ونصف على نائب المراقب العام للجماعة زكي بني إرشيد، وذلك بعد أن وجهت له تهمة تعكير صفو علاقات الأردن بدولة الإمارات، إثر منشور له انتقد فيه سياسات الأخيرة تجاه الجماعة. (عربي٢١ ، ٢٠١٦، ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي تلخيص الباحثة لواقع مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية خلال فترة الدراسة (٢٠١١ – ٢٠١٨):

أولاً: مقاطعة انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣:

قبل بضعة شهور من عقد الانتخابات النيابية للمجلس النيابي السادس عشر والتي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٠م، أجرت جماعة الاخوان المسلمين استطلاعاً داخليّاً للرأي لمعرفة رأي قواعد الجماعة والحزب من المشاركة في الانتخابات النيابية التي ستجريها حكومة سمير الرفاعي، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن قرابة ٧٠% من القواعد والقيادات معًا يؤيدون المقاطعة.

بعد هذا الاستطلاع قرّرت جماعة الإخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات النيابية بنسبة ٧٠%، أما شورى جبهة العمل الإسلامي، فقد صوت ٦١% من الأعضاء مع المقاطعة. وعلى عكس الانتخابات السابقة كان قرار مقاطعة الانتخابات لعام ٢٠١٠م قرارًا توافقيًا، لم تنقسم تيارات الجماعة عليه كما حدث في الدورات السابقة. فالتيار الذي كان قد أيّد بشدة المشاركة بانتخابات ٢٠٠٧م هو من ضغط باتجاه مقاطعة انتخابات ٢٠١٠م، حيث اعتقد هذا التيار أن الدولة قامت بإفشاله داخل الحركة بعد أن زورت انتخابات ٢٠٠٧م.(المجالي، ٢٠١٩، ١٣٧)

بعد عدة أشهر من انتخابات ٢٠١٠م بدأ الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، واتسعت الفجوة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام السياسي. إذ عمل الإخوان على رفع سقف المطالب تماشياً مع مرحلة ثورات الربيع العربي، وتعزز ذلك بعد وصول الإسلاميين في مصر وتونس إلى الحكم. واعتقد الإخوان أنه بإمكانهم اليوم أن يتحولوا من المشاركة في البرلمان إلى المشاركة في الحكم، وتغيير معادلة المشاركة لا المغالبة التي حكمت علاقة الحركة مع النظام السياسي لسنوات. (نفس المرجع، ١٣٨)

أصرّت الحكومة الأردنية من جهتها بالعمل بقانون الصوت الواحد مع إضافة قائمة وطنية على مستوى المملكة. حيث كانت مطالبات الإخوان في الشارع قد تجاوزت تعديل قانون الانتخاب إلى مطالب أخرى من ضمنها تعديلات على صلاحيات الملك، فكان من المستحيل أن توافق جماعة الإخوان المسلمين على المشاركة بالانتخابات النيابية دون تحقيق إصلاحات طالبت بها الحركة طيلة فترة الحراك وتحول جزء منها إلى مطالب سياسية للحراكات الشعبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يتخذ الإخوان المسلمين قرار مقاطعة انتخابات٢٠١٣م منفردين، بل دعوا العديد من الحراكات الشعبية إلى اجتماع واسع عقد في المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين. اتفق المشاركون فيه على ضرورة مقاطعة الانتخابات النيابية في ضوء عدم تحقيق المطالبات الشعبية والإصلاحات المنشودة، وعدم تعديل الحكومة لقانون الصوت الواحد. وبالفعل بعد يومين تقريباً صدر قرار بالاجماع من مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات النيابية، واتخذ مجلس شورى الحزب القرار نفسه بالإجماع. (الشروق نيوز، ٢٠١٩)

ثانياً: الإخوان في انتخابات عام ٢٠١٦:

كان تراجع المشروع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين على إثر انتكاسة ثورات الربيع العربي، والانقلاب العسكري على حكم جماعة الإخوان في مصر، بالإضافة إلى الأزمات التنظيمية والانشقاقات التي تعرضت لها الجماعة في الأردن، أسبابًا جوهرية دفعت الإخوان للمشاركة في انتخابات ٢٠١٦م وإعادة تموضعهم على الساحة السياسية الأردنية.

لم يستغرب أحد مشاركة الجماعة في الانتخابات النيابية وكان هذا متوقعًا، وذلك لأسباب سياسية – تنظيمية كان أهمها، الخروج من حالة العزلة السياسية التي تعاني منها الجماعة، والرجوع إلى الحياة السياسية عبر بوابة الانتخابات النيابية؛ مجلس النواب، واستعادة حضورهم النيابي بعد غياب دام لعدة سنوات، بالاضافة إلى ضرورات تنظيمية تتعلق في إعادة برمجة الوضع الداخلي للجماعة من أجل المحافظة على الذات. (فرانس، ٢٠١٦،١)

واتخذ هذا القرار من قبل مجلس شورى جماعة الإخوان لصالح المشاركة في الانتخابات النيابية بأغلبية 41 صوتًا من أصل ٤٩ صوتًا. ولأول مرة منذ عام ١٩٨٩م تخلّت الجماعة في هذه الانتخابات عن شعار (الإسلام هو الحل). (الزيودي، ٢٠١٧،١)

أجريت انتخابات ٢٠١٦م وفقًا لقانون انتخاب جديد يعتمد القوائم النسبية المفتوحة على مستوى الدائرة، وبهذا تم التخلص نهائيًا من قانون الصوت الواحد. استطاعت جماعة الإخوان استناداً إلى هذا القانون تشكيل تحالف واسع تجاوز أعضاء الجماعة باسم «التحالف الوطني للإصلاح» حيث ضمّ ٢٠ قائمة نسبية في ١٥ دائرة انتخابية على مستوى البلاد. حصلت الجماعة على١٥ مقعدًا أي ما نسبته ١١,٥% من مجمل مقاعد المجلس، وحازت كافة قوائم الإخوان (فائزة وخاسرة) على ١٠% من مجموع أصوات المقترعين على مستوى المملكة، ورشح الإخوان ١٨ سيدة، نجحت ثلاث منهن. (الخليج أونلاين، ٢٠١٦،١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي من وجهة نظر الإخوان المسلمين:

خلال العقود الماضية احتل الحديث عن الإصلاح السياسي الشامل نصيباً وافراً في المجالس الرسمية والسياسية العامة في الأردن، إلاّ أنّ المعطيات على الأرض كانت تذهب بالاتجاه الآخر، أي تعمّق الأزمة السياسية في الساحة الأردنية، وعدم وضوح الصورة المطلوبة للصيغة النهائية للنظام السياسي وملامح المرحلة المقبلة في أيّ اتجاه.

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في نيسان ٢٠١٩م "مبادرة سياسية وطنية"، موجهة إلى جميع الأطياف الحكومية والشعبية لتُشكل وفق وجهة نظر الجماعة "أرضية لحوار وطني، ضمن محاور قابلة للتغير والتطوير للوصول إلى الإصلاح الشامل". وأعلنت الحركة في المبادرة التي أعلنت عنها خلال مؤتمر صحافي في العاصمة الأردنية عمان بمشاركة الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي مراد العضايلة، والمراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين عبد الحميد الذنيبات، ورئيس كتلة الإصلاح النيابية عبد الله العكايلة عشرة محاور لإحداث الإصلاح السياسي الشامل: (الجزيرة نت، ٢٠١٩)

المطالبة بإجراء تعديلات دستورية وتشريعية وقانونية، تضمن ترسيخ النهج الديمقراطي، وتحافظ على الحريات العامة، وتسهم في تحقيق الإصلاح الشامل.

الانتقال للعمل بمبدأ الحكومات البرلمانية المنتخبة، ووضع خطة واضحة وآليات وبرامج زمنية محددة للانتقال إليها، بحيث تمارس الحكومة ولايتها العامة وتتحمّل مسؤولياتها.

المطالبة بقانون انتخابات توافقي بين مختلف أطياف القوى السياسية، ويعزّز تواجد الأحزاب والبرامج السياسية، ويحقق العدالة المجتمعية.

إعادة النظر بقانون الأحزاب الحالي، بما يضمن استقلاليتها، ويعزّز دورها وحضورها في المجتمع والساحة السياسية، ويكرّس مكانتها كحاضنة للعمل السياسي الشعبي.

تطوير القوانين والإجراءات الناظمة للحريات العامة، بما يحول دون التضييق على حرية الأفراد وممارسة السلطة الضاغطة على عمل الأحزاب والهيئات الشعبية.

إصدار وثيقة وطنية جامعة تؤكد التمسك بثوابت الأردن والأمة إزاء القضية الفلسطينية، ورفض كل المؤامرات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وتهدد أمن الأردن وسيادته واستقراره، وتلغي حق العودة للاجئين الفلسطنيين، وتسعى لتمرير مؤامرة التوطين والوطن البديل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البدء بعمليات التصحيح الاقتصادي الشامل، بما يضمن تحقيق استقلالية الإقتصاد الوطني، وتسهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وحل مشاكل البطالة والفقر وتراكم المديونية وعجز الميزان التجاري، وتراجع الاستثمار الخارجي.

توجيه الأردن للمضي قدماً في سياسة التوازن، وتنويع الخيارات الاستراتجية، وتعزيز منظومة علاقاته الخارجية، لتوسيع مجاله الحيوي إقليمياً ودولياً.

المطالبة ببرامج وطنية هادفة للحفاظ على هوية المجتمع الأردني وثقافته وقيمه، وتعزيز وحدته الوطنية وتقوية جبهته الداخلية، ومواجهة سياسيات التفرقة والتقسيم على أسس أيديولوجية ومجتمعية، وتعزيز روح الانتماء للوطن وأراضيه.

وجاء لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني في نيسان ٢٠١٩ مع كتلة الاصلاح (الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين) بعدما حدد الإسلاميون في الأردن مسبقاً، وعبر وثيقة المبادرة السياسية الإصلاحية التي اقترحوها على الدولة والمجتمع والشركاء في المجتمع المدني والحزبي.

وهنا ترى الباحثة أنّ لقاء الملك مع كتلة الإصلاح، وبرعاية مؤسس الكتلة وممثل ثقلها النوعي الخبير الدكتور عبد الله العكايلة، يعبر عن نمط جدي من التفاعل بين مركز القرار السياسي في إدارة الدولة وصنع السياسة، وبين ممثلين لقوى المعارضة في الشارع والمجتمع. مهم جداً هنا، ولأغراض الدراسة و التحليل، توثيق ثلاث ملاحظات في غاية الأهمية:

الملاحظة الأولى: أن لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني مع كتلة الإصلاح التي تدين عملياً بالأغلبية لعشرة نواب من رموز جماعة الإخوان المسلمين، كان لقاءاً هاماً يساوي بين الكتلة المعارضة (الإخوان المسلمين) وشقيقاتها في الموالاة ولأول مرة.

ورغم أن اللقاء كان بروتوكولياً عملياً، إلا أن رسالته السياسية كانت عميقة ولها ما لها من دلالات داخلية وخارجية، خصوصاً عندما تتطور آليات التواصل في فترة لاحقة، وهذا ما صرّح به علناً الإخواني البارز في جماعة الإخوان المسلمين زكي بني ارشيد في ندوة عامة، عندما قال: (جاهزون للاشتباك لصالح البلد، ومستعدون لكلفة التلاقي في منتصف الطريق من أجل تحدي الاستعصاء الوطني المأزوم)، ولكن السؤال: من يعلق الجرس؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الواقع، عُلق الجرس بصورة لأول مرة في لقاء كتلة الإصلاح مع الملك عبد الله الثاني، وبعد أسابيع قليلة من إبعاد وإقصاء عناصر تأزيم وظيفية أمنية استهدفت الجماعة مطولاً وحاصرتها، كما حاولت بجميع الأشكال الضغط والتضييق المستمر على والدها الروحي الدكتور العكايلة، في وقت يحاول فيه الطرفان الآن على الأقل الإيحاء بالسعي لفتح صفحة جديدة. (حسني،٢٠١٩، ١)

الملاحظة الثانية: لها علاقة بطبيعة المستجدات الأساسية، فنلاحظ أنه ولوقت قريب كان العضو الأنشط في كتلة الإصلاح النيابية صالح العرموطي، كان يمثل حالة الرجل المرفوض تماماً، ويشار إليه بإطار الندية وصعوبة التلاقي. لكن بعد اللقاء الملكي، يصرح العرموطي ويعلن بأن جلالة الملك ناقش ملف اتفاقية الغاز الإسرائيلية وألمح إلى أنه يدعم مراجعتها.

ما نقله النائب صالح العرموطي خبراً مهماً للغاية يحمل فعلاً صفة العاجل دون غيره من النواب أعضاء الكتلة، والأهم ملاحظة أن مساندة المرجعيات لحديث رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز أن (إعادة تقييم اتفاقية الغاز) مع الإسرائيليين هو أيضاً خبراً يعلنه العرموطي حصراً قال فيه أنّ اتفاقية الغاز عار واحتلال، وخطر كبير على الدولة والشعب الأردني، وينبغي التخلص منها. (صوت العرب،٢٠١٩)

الملاحظة الثالثة: يتناقل الإسلاميون والإخوان خاصة الخبر العاجل الذي يتردد على لسان الكثير المسؤولين الأردنيين عند الحديث مع الأمريكان، ومع طاقم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحديداً مفاده أنّ اتفاقية الغاز المبرمة مع اسرائيل مجحفة بحق الحكومة الأردنية، ونتجت عن ضغط مباشر من الإدارة الأمريكية السابقة في الحزب الجمهوري، ومن نائب الرئيس الأسبق جون بايدن.

إنّ هذا التطور اللافت بعلاقة القصر الملكي مع كتلة برلمانية (كتلة الاصلاح) تمثل الإخوان المسلمين يعد نقطة تحول كبيرة في الدور السياسي للجماعة على الملعب السياسي الأردني، رئيسها عبد الله العكايلة حتى قبل أيام فقط العدو الأبرز لأفراد معينين في الوظيفة الرسمية والأجهزة الأمنية، لأنه جدد الدعوة وبمناسبات عديدة، إلى إعادة الشراكة بين الإسلاميين والقيادة الهاشمية.(رأي اليوم،١،٢٠١٩)

تمكن العكايلة على الأرجح من إيصال ما يريده لجلالة الملك بكل أريحية، وبدون أي ضغوط أمنية أو إملاءات، وتغيرت المعطيات فجأة بحيث يصبح العرموطي دون غيره ناقل الخبر الأساسي من لقاء كتلته مع الملك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل تلك التغييرات السياسية الجديدة تؤسس لمرحلة جديدة من العمل السياسي الأردني، قوامها أن دوائر صنع القرار تريد أن تتحاورمع الإسلاميين دون القول إنها (قد تحتاجهم) فعلاً في المراحل اللاحقة، فالمؤشرات كثيرة لحالة التأزيم الشعبي لاندلاع انتفاضة ثالثة في القدس، وحيث القدس ومصالح الأردن العليا في ميزان ما تسمى صفقة القرن. (حسني،١،٢٠١٩)

وبرأي الباحثة أن لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني مع كتلة الاصلاح (جماعة الاخوان المسلمين) يُعد انعطافة حادة في بوصلة الأردن، والحديث أن مقاربات وحلول إبداعية يمكن أن يتسرب منها الإخوان المسلمون مجدداً كشركاء بعد سنوات من القطيعة والاستهداف مقابلها سنوات من صمود القرار الرسمي بعيداً عن المسار التحريضي، وهذا بحد ذاته يُعد نجاحاً لمسيرة الإخوان في الأردن، في حين أن جماعة الإخوان المسلمين تُحارب في بلدان عربية وأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

النتائج :

استخدمت جماعة اللإخوان المسلمين خلال الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٨م، العديد من الأساليب الإعلامية، والطرق الدبلوماسية في تحقيق العديد من النجاحات التدريجية على المستوى المحلي، وذلك بالتأثير في القرارات الحكومية الهامة.

لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً هاماً، في كشف العديد من قضايا الفساد، والمطالبة بمحاسبة الفاسدين، والحد من ظاهرة استغلال المنصب.

استطاعت جماعة الاخوان المسلمين النجاح في الحصول على ١٧ مقعداً في مجلس النواب عام ٢٠١٦م، والذي تمثل في كتلة الاصلاح، حيث كانت مشاركة الجماعة في المجلس صوتاً قوياً ومؤثراً داخل المجلس.

على الرغم من تراجع دور جماعة الإخوان المسلمين في معظم الدول العربية وحظرها، إلا أنه تزايد تأثيرهم في الملعب السياسي الأردني والقرارات الرسمية الأردنية.

الهدوء الدبلوماسي والقيادات الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين، وكيفية تعاطيهم مع القضايا المحلية والإقليمية ساهمت في تحقيق بعض النجاحات على المستوى المحلي في الأردن.

الجماعة ماضية في برامجها نحو المطالبة بالاصلاح السياسي والاقتصادي بالرغم من كل الظروف الإقليمية المحيطة، التحديات الداخلية المحبطة.

في ظل الظروف التي يمر بها الأردن المتعلقة بانعكاسات صفقة القرن، بدأت الدولة الأردنية باستمالة جماعة الإخوان لصفها.

جماعة الإخوان المسلمين ونفسها الطويل في التعاطي مع كل الأزمات التي مرّت بها كان عاملاً مهما في السنوات الأخيرة لحضورها السياسي في الساحة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

على جماعة الإخوان المسلمين أن تكون واضحة أكثر في برامجها للاصلاح السياسي المنشود من حيث الخطط والشعارات والآليات التي تنتهجها.

على الجماعة أن تعمل على مراجعة شاملة لمسيرتها منذ نشأتها حتى اليوم، وتبني أساليب علنية واضحة للجمهور الأردني، والتركيز على الشأن المحلي الداخلي.

من المهم جداً قبول فكرة المشاركة السياسية والتعددية من قبل الدولة والجماعة وبناء شراكة استراتجية بما يخدم مصالح الدولة والشعب الأردني.

حريٌّ بجماعة الإخوان المسلمين في موضوع الاصلاح السياسي أن تعالج الانقسامات الداخلية في الجماعة، والتي شتّتت اتباعها وخلطت الأوراق عند الكثير من المتابعين.

المعارضة السياسية ظاهرة صحية في جسم الدولة الأردنية، إذا ما أحسنت الدولة التعاطي مع كل القوى السياسية التي تمثلها المعارضة وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين.

أن تكف الأجهزة الأمنية يدها عن محاولات التدخل في شؤون الأحزاب السياسية وتوجيهها لأن ذلك لا يخدم عملية الإصلاح السياسي بل يقوضها.

تمر الدولة الأردنية بأزمات سياسية واقتصادية متلاحقة، ينبغي معها تظافر جهود كل الأطراف السياسية بالتوافق على كل الثوابت الوطنية في حقبة تاريخية هامة من عمر الدولة.

شيطنة المعارضة مرض سياسي خطير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

بني ملحم، غازي صالح، (٢٠١٠). أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن، المنارة، المجلد (١٧)، العدد (٤).

المقداد، محمد أحمد، (٢٠٠٧). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي (الأردن: كحالة دراسة). المنارة، المجلد (١٣)، العدد (٧).

الحسامي، أحمد عقلة، (٢٠١٠). الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية ١٩٨٩م – ٢٠٠٨م.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان.

شلاطة، أحمد (٢٠١٦)، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي.

الشاهري، معد،(٢٠١٧)، موقف المفكرين المسلمين المعاصرين من التعددية السياسية، دار المعتز للنشر والتوزيع.

الهيتي، هادي (٢٠٠٧)، فلسفة اللغة والاعلام، القاهرة:الدار الثقافية للنشر.

الشيخ، ممدوح، (٢٠١٥)، داعش لايف ستايل، القاهر: المركز الدولي للدراسات للاستشارات والتوثيق

الخلايلة، هشام، (٢٠١٢). أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٩م – ٢٠١٢م. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

المشاقبة، أمين، (٢٠١٢). الاصلاح السياسي والحكم الرشيد : (اطار نظري). عمان: الأردن.

مبيضين، مهند، (٢٠١٣)، الإخوان المسلمين في الأردن، الأردن: عمان

العتوم، نبيل. وآخرون، (٢٠١٧). الإصلاحات السياسية في الأردن بعد أحداث الربيع العربي. بحث منشور، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المجالي، سعدون، (٢٠١٩). الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن (دراسة في العلاقة وتطوراتها). دراسة منشورة، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعايطة، سميح، (٢٠٠٨). الدولة والإخوان ١٩٩٩ – ٢٠٠٨م (قراءة تحليلية). عمان: دار المنهل.

جلال، نعمان، ثورات الربيع العربي وأثرها على مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى (الصين نموذجاً)، مجلة المنتدى، عدد (٢٥٢-٢٥٣)، ٢٠١١-٢٠١٢، ص٧٩.

رفعت، سعيد، إعصار التغيير، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، ٢٠١١، ص٦-٩

جواد، محمد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي، دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٤٤،٢٠١٢، ص ص٢٤١-٢٥١.

شتيوي، موسى، صويص، سليمان، الحراك السياسي في الأردن، في كتاب الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، مكتبة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٣٢٨.

الخدام، عبد الله، الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، ٢٠١٣، ص٤١.

تقرير الديمقراطية الدولي، تأثير الربيع العربي على الأردن، ١٩/كانون الأول/ ٢٠١٢، ص٩.

صحيفة الرأي، لجنة مراجعة وتقييم التخاصية، ٢٥/آذار/ ٢٠١٣م، ص١ .

حسن البنا، مبادئ وأصول في مؤتمرات خاصة . المؤسسة الإسلامية . دار الشهاب بالقاهرة . ط ١ . ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م مطبعة الإخوان المسلمين . ١٣٥٤هـ.

ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون . ترجمة عبد السلام رضوان مكتبة مدبولي . ط ١ . القاهرة ١٩٧٧م.

بيومي، زكريا، الإخوان المسلمون، مكتبة وهبة – القاهرة ١٩٨٧م.

الشقيرات، حسين (٢٠١٢)، الاصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن – اللجنة الوطنية، دار الاقحوان للدراسات والأبحاث.

طبيشات، واصف (٢٠٠٥)، دور الاعلام في الاصلاح السياسي. مركز الأردن للدراسات، عمان.

مهنا، محمد نصر، النظرية السياسية و العالم الثالث الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨، ص ١٨١

السعيدين، ضيف الله (٢٠٠٧)، الخطاب السياسي للملك عبد الله ابن الحسين وأثره على الاصلاح والتحديث في الأردن، العقبة: المؤلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بني سلامة، محمد (٢٠٠٦)، الاصلاح السياسي دراسة نظرية،المجلة الثقافية العدد ٦٦.

الرويضان، خالد (٢٠٠٥)، واقع الأحزاب السياسية وتأثيرها في الحياة النيابية ١٩٨٩ – ٢٠٠٥م ، الأمانة العامة لمجلس الأمة، العدد ٥٥، عمان.

الشرعة، محمد (٢٠٠٦)، مقومات الاصلاح السياسي في الأردن، جريدة الرأي الأردنية ٧ كانون الأول ٢٠٠، العدد ١٣٢١٨.

المصالحة، محمد (٢٠٠٦)، دور الأحزاب السياسية في الاصلاح السياسي في الأردن، المجلة الثقافية، العدد ٦٦.

مناعسة، أيمن (٢٠٠٧)، التنمية السياسية والاصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٩ – ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

غرايبة، ابراهيم (٢٠١١)، الحركة الاسلامية في الأردن والانتخابات النيابية، نقلاً عن : http://alasr.ws/articles/view/5251

الزيادات، أنور (٢٠١٩). مبادرة الحركة الإسلامية الأردنية. نقلاً عن:

https://www.alaraby.co.uk/politics/

الجزيرة نت، (٢٠١٩). إخوان الأردن تعلن عن وثيقة جديدة لعملها السياسي، نقلاً عن:

http://mubasher.aljazeera.net/news

حسني، جهاد (٢٠١٩)، عاهل الاردن ولأول مرة يلتقي "ممثلين" للأخوان المسلمين في البرلمان، نقلاً عن: https://www.raialyoum.com/index.php

صوت العرب، (٢٠١٩)، في لقاء "تاريخي".. هذا ما دار بين ملك الأردن و"الإخوان المسلمين"، نقلاً عن: https://www.arabsvoice.com

رأي اليوم، (٢٠١٩)، ملك الأردن خلال لقائه برئيس وأعضاء كتلة الإصلاح النيابية التي تمثل جماعة الإخوان المسلمين في مجلس النواب، نقلاً عن: https://www.raialyoum.com

الخليج أونلاين، (٢٠١٦)، إخوان الأردن يشاركون بمعركة الانتخابات النيابية، نقلاً عن: https://alkhaleejonline.net.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزيودي، مخلد (٢٠١٧)، التخلّي عن شعار "الاسلام هو الحل" في مواجهة الفن، نقلاً عن: ٢٨٢٧١٥https://www.ammonnews.net/article/

فرانس ٢٤، (٢٠١٦)، ماذا تشكل مشاركة "الإخوان" في الانتخابات التشريعية الأردنية؟، نقلاً عن: ٢٠١٦٠٩١٥.com/ar/٢٤https://www.france

عربي٢١ ، (٢٠١٦)، إخوان الأردن والنظام.. كيف أضحى حلفاء الأمس أعداء اليوم؟، نقلاً عن: ٩٠١٥١٢.com/story/٢١https://arabi

الشروق نيوز، (٢٠١٩)، الإخوان المسلمون فى الأردن.. من أركان المملكة الهاشمية إلى أعداء للنظام؟، نقلاً عن: https://www.shorouknews.com

بي بي سي، (٢٠١٦)، مكاسب للإخوان المسلمين والنساء في انتخابات الأردن، نقلاً عن: ١٦٠٩٢٣/٠٩/٢٠١٦http://www.bbc.com/arabic/middleeast/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Role of Muslim Brotherhood in The Process of Political Reform

2011 – 2018

By: Dalal Udet Allah Allawwama

Supervisor: Prpf. Sayel Al sarhan

Abstract

The Problem of the study lies on the analysis of the role of the Muslim Brotherhood in Jordan's political reform process between 2011-2018. It is the period in which the region witnessed major changes in the Arabic regimes, coupled with protests in the Jordanian arena.

For this, the study raises many important questions concerning the role of the Muslim Brotherhood in the political reform process, and what are the features of their media discourse and its compatibility with the demands of the Jordanian people, what challenges and obstacles encountered the group in order to achieve the desired political reform.

Based on that, the study assumes that there is a positive correlation of the Muslim brotherhood in the start of the political reform process , and the challenges and obstacles that encountered the Muslim Brotherhood has not deterred them to move forward in the process of political reform in Jordan.

The researcher has pursued a number of methodologies in this scientific study, represented by two methods: (System analysis approach to David Easton and constructivism and functional theory approach to Gabriel almond), where the two methods intersect in their interpretation of the political system based on that political phenomenon is a set of interrelationships and interactive elements that consists mainly of (input and output) system. The demands and needs of the community are the input; the reaction of the ruling political system is the output. Therefore, the researcher followed the demands of the Muslim Brotherhood and the Jordanian State's handling with these demands in order to analyze the role of the Muslim Brotherhood in all the chapters of this study.

The study came out with a number of results, most important, despite the declining role of the Muslim brotherhood and its banning in most Arab countries, their influence increased in the political field and in the Jordanian official decisions, the study recommended the need for the Muslim Brotherhood to begin a comprehensive review since its creation until today, adopt a clear public methods to the Jordanian public and focus on domestic affairs and the remediation of internal divisions.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com